



الجمهورية اللبنانية
وزارة التربية والتعليم العالي
المركز التربوي للبحوث والإنماء

التطوير التربوي في لبنان مطلع القرن الحادي والعشرين

4 أيلول 2004

فهرس

الصفحة

3	مقدمة
	1- النظام التربوي في لبنان مطلع القرن الحادي والعشرين
	1-1 - الإصلاحات الأساسية والتجديدات:
5	1-1-1- الإطار القانوني
5	2-1-1- تنظيم، بنية وإدارة النظام التربوي
7	3-1-1- سياسات المناهج التعليمية والمضامين
8	4-1-1- الأهداف والسمات المميزة للإصلاحات الحالية
9	5-1-1- المشاكل الأساسية والتحديات
10	6-1-1- مشاريع التطوير على مستوى:
10	أولاً - التعليم العام
28	ثانياً - التعليم المهني والتقني
34	ثالثاً - التعليم العالي
38	2-1 - الإنجازات الأساسية الكمية والنوعية (والدروس المستفادة)
5	1-2-1- التأخر الدراسي
5	2-2-1- مضامين التربية
7	3-2-1- المناهج التعليمية
8	4-2-1- الأبنية المدرسية
9	5-2-1- المشاكل والتحديات
9	6-2-1- المدرسة مركز لتكوين الذات
9	7-2-1- فتح المدرسة على الحياة
52	2- التربية النوعية للجميع: الاتجاهات والأولويات والتحديات
52	1-2- التربية النوعية والدور الأساسي للمعلمين
54	2-2- التربية والمساواة بين الجنسين
57	3- التربية والكفايات للحياة والتنمية المستدامة
52	1-3- مساهمة التعليم في التطوير الصناعي
52	2-3- هيكلية الولاة بين التعليم وسوق العمل
67	4- المصادر والمراجع

م

خلال المؤتمر الذي عقد بمبادرة من المكتب الدولي للتربية التابع للأمم المتحدة (BIE) في جنيف عام 2001، تقدم الوفد اللبناني في حينه بتقرير وطني تناول التطوير التربوي الذي شهده لبنان في العقد الأخير من القرن الماضي إثر الأحداث الأليمة التي مرت عليه والتي كان لها انعكاساتها السلبية على مختلف القطاعات بشكل عام وعلى القطاع التربوي بشكل خاص مما استوجب تكثيف العمل في المؤسسات التربوية المعنية على قاعدة المشاركة الإيجابية بين القطاعين العام والخاص من خلال خطة النهوض التربوي التي صدرت عام 1994 والتي شكلت مكوناً مهماً من مكونات خطة النهوض بلبنان.

إن خطة النهوض التربوي المذكورة أعلاه لحظت في أولويتها تطوير المناهج التعليمية وكل المشاريع المرتبطة بنوعية التعليم في لبنان وهيكلياته بحيث وضعت الأطر الرئيسية في هيكلية التعليم العام بالتوازي مع التعليم المهني والتقني في أواخر عام 1995 وصدرت المناهج المطورة للتعليم العام التي تضمنت أهدافاً وفلسفة جديديتين.

كما تضمنت مواد جديدة بغية ربط لبنان بحركة التطور التكنولوجي العالمي. هذه المناهج التي أنتجت كتباً جديدة ووسائل تعليمية وطرائق تدريس حديثة هي اليوم موضع تقييم بغية تطويرها استناداً إلى أحكام المرسوم 97/10227 بعد أن طبقت على مدى 6 سنوات تم خلالها تدريب وتأهيل الهيئات التعليمية والإدارية في مختلف المدارس الرسمية والخاصة.

من المعروف أن النظام التربوي اللبناني هو نظام حر يستند في حريته وتنوعه إلى أحكام الدستور اللبناني ولا سيما المادة العاشرة منه التي تنص على:

المادة 10- حرية التعليم:

"التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمس حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية".

وقد نتج عن هذا النظام وجود قطاعين للتربية: القطاع الخاص عبر المؤسسات التعليمية الخاصة التي تمتد جذورها لتصل إلى قرون سابقة والقطاع الرسمي عبر المؤسسات التعليمية الرسمية الذي بدأ انتشارها قبل الاستقلال عام 1943 بمختلف أنواع التعليم وفروعه ومستوياته إن في التعليم العام أو التعليم المهني والتقني أو في التعليم الجامعي والعالي.

إن تجربة لبنان في الميدان التربوي هي تجربة غنية نتيجة المردود الإيجابي الذي تنتجه كثرة من المؤسسات التعليمية الخاصة وعدد من المؤسسات الرسمية دون أن ننفي أن ديموقراطية التعليم لا تزال في طور التحقق وكذلك إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته وبالتالي

يبقى تمكين الأهلين من اختيار المدرسة التي تناسب أولادهم هدفا استراتيجيا في الخطط التربوية التي هي قيد التنفيذ حاليا من خلال المشروعات والبرامج التي سوف يتضمنها التقرير الحالي بخطوطها العريضة أحيانا أو ببعض تفاصيلها أحيانا أخرى وفقا لطبيعة كل من المشروعات والبرامج المطروحة بما يؤمن الردود الواقعية والموضوعية على جميع الأسئلة والمسائل التي تضمنتها الوثيقة (البرنامج) الذي يرسم الإطار المناسب لوضع هذا التقرير والذي سيكون موضوع مناقشة في المؤتمر المنوي عقده في جنيف خلال الفترة الواقعة بين 8 و 11 ايلول 2004 بحيث يتناول هذا التقرير التطوير التربوي مطلع القرن الواحد والعشرين على مستويين:

- مستوى التوسع الكمي وما يرتبط به من برامج تساهم في زيادة حجم الالتحاق المدرسي وتأمين مستلزماته.
- مستوى التوسع النوعي وما يرتبط به لا سيما بالنسبة إلى تطوير المناهج التعليمية باستمرار وما نتج عنها من كتب مدرسية ووسائل تعليم ومشاريع تدريب وتأهيل لأفراد الهيئة التعليمية.

مع التأكيد على الاستعدادات الكاملة للمشاركة بإيجابية في هذا المؤتمر.

4/ ايلول/ 2004

1- النظام التربوي مطلع القرن الحادي والعشرين

1-1- الإصلاحات الأساسية والتجديدات:

1-1-1- الإطار القانوني:

- لم تشهد هيكلية وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، أية تعديلات إضافية أو جديدة على تلك التي تضمنها التقرير الوطني السابق، وما زالت هيكلية الوزارة هي التالية:
 - المديرية العامة:- المديرية العامة للتربية.
 - المديرية العامة للتعليم المهني والتقني.
 - المديرية العامة للتعليم العالي.
 - المركز التربوي للبحوث والإنماء (مؤسسة عامة تخضع للوصاية الإدارية لوزير التربية والتعليم العالي).
 - الجامعة اللبنانية (مؤسسة عامة تخضع للوصاية الإدارية لوزير التربية والتعليم العالي).

1-1-2- تنظيم، بنية وإدارة النظام التربوي:

حددت الهيكلية الجديدة للتعليم العام في لبنان، الصادرة بتاريخ 1995/10/25 سنوات التعليم باثنتي عشرة سنة دون احتساب مرحلة الروضة ومدتها سنتان. واشتملت هذه الهيكلية على:

- تعديل مدة مرحلتَي التعليم الابتدائية والمتوسطة بحيث ارتفع عدد سنوات التعليم الابتدائي من 5 إلى 6 سنوات وخفضت سنوات المرحلة المتوسطة إلى 3 سنوات بدلا من أربع. سميت هاتان المرحلتان بالتعليم الأساسي مدتها 9 سنوات وعدد حلقاتها ثلاث بحيث يشغل التعليم الأساسي المكانة المقدره له كحاضن للإلزامية التعليم التي تقتصر حاليا على عمر 12 سنة والمقترح رفعها إلى عمر 15 سنة، بما يتلاءم مع ما حدده الإعلان العالمي حول التعليم للجميع بشأن وظيفة هذا المستوى من التعليم بما يتجاوز المفهوم التقليدي المتعارف عليه والمتمثل باكتساب المتعلم وسائل التعلم الأساسية إلى مفهوم أكثر شمولية بحيث يشمل المهارات والمواقف والقيم التي تتطلبها الحياة الإنسانية بمختلف أبعادها وقد تم اعتماد نظام الحلقات الثلاثية بهدف:

- تسهيل العمل التربوي.
- تحديد وظائف كل حلقة وأهدافها.
- تسهيل عملية إعداد المناهج التعليمية.
- تشخيص التعلم وتقييمه.
- توفير القدرة على التكيف مع متطلبات الطفل ومقتضيات نموه.

- اعتماد مرحلة للتعليم الثانوي مدتها ثلاث سنوات تشكل السنة الأولى منها جذعا مشتركا لجميع الوافدين من التعليم الأساسي (بعد نيل الشهادة المتوسطة الرسمية). بحيث يتم إعدادهم للانتقال إلى السنة الثانية الثانوية بفرعيها العلمي والأدبي، ومن ثم إلى السنة الثالثة الثانوية بفرعيها الأربعة: الآداب والإنسانيات، العلوم العامة، علوم الحياة والاجتماع والاقتصاد.
- ربط التعليم العام بالتعليم المهني والتقني وفتح المسار بين التعليمين بحيث يستطيع التلميذ الانتقال الآمن من تعليم إلى آخر وفي كلا الاتجاهين بعد سن الثانية عشر (نهاية الصف الأساسي السادس) وذلك بهدف الحرص على الحد من التسرب إلى

خارج المدرسة في أعمار مبكرة والإفادة من طاقات المتعلمين وقدراتهم وانسجاما مع قانون إلزامية التعليم المعمول به حاليا.

- رفع عدد أسابيع التدريس السنوية إلى 36 أسبوعا، كذلك رفع عدد ساعات التدريس الفعلية الأسبوعية في المرحلتين المتوسطة والثانوية بمعدل 4 ساعات اسبوعيا (لأن هذا التدبير لم يطبق عمليا).

- تنطوي الهيكلية بمرتكزاتها وتفرعاتها على أبعاد اقتصادية واجتماعية ووطنية منها:
- حسن توجيه عائدات التعليم الناتج عن تنظيم المراحل، بحيث ينعكس إيجابا على تنظيم هرم العمالة وعلى اعتماد تصنيف موحد للمهن وممارستها في جميع المؤسسات الإنتاجية، ما يقوي الروابط بين التعليم وسوق العمل ويفسح أمام الراغبين في الحصول على فرص العمل مجالا أوسع وأيسر. فتتخفف نسبة البطالة وتحسن ظروف الموارد البشرية في لبنان فتتحرك من جديد العجلة الاقتصادية.
- بناء وتكوين اتجاهات اجتماعية إيجابية تجاه العمل عموما والعمل المهني والتقني بخاصة.
- إعداد مواطنين يعون أهمية وحدتهم الوطنية ويقدمون القيم الروحية والأخلاقية، ويعيشون روح التسامح والحرية والديمقراطية ونبذ العنف والتعصب.

1-1-3- سياسات المناهج التعليمية والمضامين :

يعتمد لبنان منذ العام 1997 المناهج التعليمية الصادرة بالمرسوم رقم 97/10227، والتي تميزت بالعلمية والترابط بين مختلف مكونات التعليم بدءا بالأهداف العامة مرورا بالمحتوى وتفصيله وطرائق التدريس وصولا إلى التقييم. ومن المعلوم أن المناهج التعليمية في لبنان بقيت على حالها منذ سبعينات القرن الماضي ولم يطلها التعديل والتحديث، فانتسبت بالجمود وعدم مواكبتها للتطور الذي عرفته التربية بمختلف مكوناتها وعناوينها وغاياتها، فجاءت المناهج الجديدة لتحقيق توجهات وقناعات وطنية وعامة ترمي إلى :

- تعزيز الانتماء والانصهار الوطني والافتتاح الروحي والثقافي لدى اللبنانيين.
- تزويد النشئ اللبناني بالمعارف والخبرات والمهارات اللازمة مع التشديد على التنشئة الوطنية والقيم اللبنانية الأصيلة كالحرية والديمقراطية والتسامح ونبذ العنف.
- النهوض بمستويات التعليم والتأهيل في المراحل التعليمية ما قبل الجامعية.
- تحقيق التوازن بين التعليم العام الأكاديمي والتعليم المهني والتقني وتوثيق صلتها بالتعليم العالي.
- مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي وتعزيز التفاعل مع الثقافات العالمية.

وقد اعتمدت هذه المناهج سياسة تعليمية ترمي الى معالجة:

- الخلل الذي كان قائما في المناهج السابقة على مستوى الأهداف والطرائق وأساليب التقييم والامتحانات الرسمية في ضوء المعايير الحديثة.
- فقدان التواصل بين مضمون المناهج وما يتعلمه التلميذ داخل المدرسة والبيئة الخارجية.
- الرسوب والتأخر المدرسيان وما يستتبع ذلك من تسرب وهدر مالي وبشري.

- ضعف التواصل بين التعليم العام والتعليم المهني والتقني كما بين مناهج التعليم العام ما قبل الجامعي ومجالات التخصص على مستوى التعليم الجامعي.
- افتقار المناهج السابقة إلى الفنون الجميلة.
- افتقار المناهج السابقة إلى المواد الإجرائية – العملية (كمبيوتر، تكنولوجيا...).

إزاء هذه المشكلات والعوائق كان لا بد من أن تأخذ المناهج الجديدة المعدلة بمفاهيم التربية الحديثة لجهة المضامين والأهداف التعليمية والطرائق والوسائل والأنشطة وأصول التقييم المدرسي وأنظمة الامتحانات الرسمية بما يؤدي إلى تحقيق المردود المتوخى والذي يخدم الفرد والمجتمع اللبناني. واعتمدت في سبيل ذلك على مبدئين أساسيين هما:

- **العلمية في تنظيم العمل** على مستوى تشكيل اللجان المشرفة أو اللجان المكلفة بصياغة مناهج المواد التعليمية.
- **المشاركة والتعاون** مع أكبر قاعدة ممكنة من الخبراء والمختصين والمؤسسات المعنية (من القطاعين العام والخاص) بما يتماشى مع توجيهات اليونيسكو التي ركزت على أن غياب المشاركة الفاعلة من قبل المجتمع التربوي كان أحد أسباب الفشل في تحقيق خطط تربوية طموحة في كثير من بلدان العالم.

1-1-4- الأهداف والسمات المميزة للإصلاحات الحالية:

- تعزيز سيطرة الجانب العملي الاختباري على الجانب المعرفي.
- التركيز على نوعية المعلومات لا على كميتها.
- تلبية متطلبات الفرد والمجتمع الحياتية وحاجات سوق العمل وتوقعاتها المستقبلية.
- مواكبة التقدم العلمي والتطور التكنولوجي المعاصرين.
- تعزيز التنوع وخصوصاً على الصعيد الفنية والتقنية والجمالية.
- اعتماد الطرائق الناشطة في التعليم وتعزيز العمل الفرقي/التعاوني وتطوير دور المتعلم من منطلق للمعلومات إلى مشارك في كشفها والتعاطي معها تحسباً وتحليلاً ونقداً كون المتعلم وفق المناهج الجديدة هو محور العملية التعليمية.
- التنوع في الوسائل التربوية المستخدمة بحيث لا تقتصر على الكتاب المدرسي دون سواه.
- تعزيز الجانب التطبيقي والنشاطات العقلية والإبداعية (حل المشاكل، التحليل، التوليف...)
- الأخذ بالأسس والمعايير العلمية الحديثة في التقييم وإبعاد هاجس سيطرة الامتحانات الرسمية على فكر التلميذ.
- اعتماد الإرشاد والتوجيه المهني في جميع مراحل التعليم وأنواعه وتعرف المتعلم إلى المهن وميادينها وإرشاده إليها.
- الموازنة بين تنوع القدرات عند التلامذة وتطور الحاجات المهنية – الحياتية (بيئة، مهارات، تربية صحية وسكانية...) بحيث يشكل التعليم أداة فاعلة في تأمين العمل والرفق الإنساني والفردي والجماعي والاجتماعي.
- ربط التعليم الثانوي بالتعليم العالي بحيث تشكل مرحلة التعليم الثانوي فترة إعداد للمتعلم على الصعيد المعرفية والمهارية والقيمية لتتلاءم مع ما تفرضه مجالات

التخصص في التعليم العالي أو ما تقتضيه سوق العمل من قواعد أساسية ينبغي الإعداد لها قبل التعليم الجامعي لتهيئة المتعلم لدخول الجامعة أو الانخراط في سوق العمل.

- تعزيز الوعي التقني لدى المتعلمين من خلال تعريفهم بالتكنولوجيا وإكسابهم طرائق في التفكير وأساليب في العمل تتفق مع معالجة المشكلات وإيجاد الحلول الملائمة وفقا للإمكانيات المتاحة.
- الربط بين المدرسة والبيئة المحيطة بالمتعلم لتكون المدرسة ابنة بيئتها ومحيطها تعمل فيه وتتفاعل معه على مستوى المجالات والإمكانات والنشاطات.
- تعزيز النوادي المدرسية على اختلافها من فنية، بيئية، صحية، اجتماعية بما يعزز روح الخدمة والتعاون لدى المتعلم.

1-1-5- المشاكل الأساسية والتحديات:

إن النظام التربوي الرسمي بإدارته وبموارده التربوية والبشرية كان يعتبر من ضحايا فترة الأحداث التي منعت التحديث والتطوير المنهجي من ناحية وأضعفت أهلية الموارد البشرية وبنية المؤسسة التربوية بشكل عام من ناحية أخرى، لذلك هدفت خطة النهوض التربوي، إلى أحداث تغيير نوعي وحل المشاكل التي تولدت عن الأحداث. ولكن ما تم القيام به حتى الآن، رغم أهميته، يبدو غير كاف لإحداث النقلة النوعية المرتجاة في النظام التربوي وتحسين فعاليته ومردوديته. ما استوجب القيام بمشاريع تطويرية تتناسب مع أهداف التعليم وتأخذ في الاعتبار المشاكل التالية:

- توسيع قاعدة الاستقبال في المرحلة ما قبل المدرسية (الطفولة المبكرة) لتأمين شروط التحاق كامل ومتكافئ للأطفال من مختلف فئات المواطنين ولحظ 3 سنوات لمرحلة الروضة لتأمين تكافؤ فرص الالتحاق بين القطاعين الرسمي والخاص.
- تحسين شروط التعليم الأساسي وظروفه ونوعيته، دون تمييز، كإجراء وقائي للحد من التسرب، الذي يغذي الأمية الألفبائية بشكل متواصل ويجعل من معالجتها اللاحقة مهمة بالغة الصعوبة.
- لحظ آلية تحقق ومتابعة لتطبيق إلزامية التعليم.
- لحظ آلية رعاية مدرسية تعوض قصور إمكانات البيئة العائلية لأبناء الشرائح الاجتماعية الأضعف وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
- لحظ آلية دعم مدرسي تواكب الترفيع الميسر في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.
- الالتفات إلى الشروط المادية، من أبنية وتسهيلات تربوية وتجهيزات، اللازمة لتطبيق المناهج وخاصة في المدارس الرسمية لردم الهوة واللامساواة بين القطاعات وضمها.
- الالتفات إلى جودة ومواءمة المناهج (أهداف ومضامين وطرائق تعليم وأنظمة تقويم،...) لمختلف فئات التلامذة.
- تطوير الجهاز البشري، بحيث يشمل واضعي المناهج، ومؤلفي الكتب ومعدّي الوثائق، والإداريين والمديرين، والمعلمين.
- تطوير البنية الإدارية التربوية بما يوفر فعالية تطوير المناهج، وحسن تطبيقها، وسبل متابعتها ورصد الثغرات إبان التطبيق.

- إعادة توزيع أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية على أساس تشجيع وتحفيز الحراك الوظيفي والجغرافي من حيث يتوافر فائض إلى حيث تضغط الحاجة.

1-1-6- مشاريع التطوير:

أولاً- على مستوى التعليم العام:

في ضوء الدراسات والإحصائيات التي أجريت، بعد مضي 6 سنوات على تطبيق المناهج الجديدة، كان لا بد من تقييم الواقع التربوي على قاعدة المشاركة الواسعة بين القطاعين العام والخاص لتحديد عناصر التطوير وبلورة آلياته. فنتبين ان الواقع التربوي ما زال يستدعي رفته بعدد من المشاريع المساعدة في تطويره على كافة المستويات. وشكلت **الخطة الوطنية للتعليم للجميع**، إحدى ركائز الورشة القائمة منذ عودة الاستقرار إلى البلاد وما أنجزته وتطمح الدولة اللبنانية إلى إنجازه من تطوير المناهج التعليمية وبنية النظام التربوي وإدارته. إن ما يميز هذه الخطة هو التعبير عن الالتزام بتأمين تكافؤ فرص التعليم الجيد لكافة أبناء المجتمع اللبناني وبحقهم جميعاً بالالتحاق بالتعليم الأساسي دون معيقات خارجية سوى القدرة على المتابعة، وتجدد هذا الالتزام بطريقة علمية. تتضمن هذه الخطة ما يلي:

□ الأهداف:

تتمحور أهداف الخطة حول :

- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً وتعرضاً للخطر وأشدّهم حرماناً.
- العمل على تمكين جميع الأطفال، بحلول العام 2015، من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي ومتابعة هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على البنات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال المناطق المحرومة والأقليات الإثنية.
- ضمان تلبية حاجات التعليم لكافة الصغار والراشدين (خارج المدرسة).
- تحقيق تحسين نسبة 50% في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015، لا سيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم الأساسي والتعليم المستمر لجميع الكبار.
- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجال التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام 2005 وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام 2015.
- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية.

□ تمهين الجسم التعليمي وتطوير الإدارة التربوية والإدارة المدرسية :

إن معدلات الالتحاق العالية بالتعليم الأساسي في مرحلتيه، والتي تقارب المائة بالمائة، يجب أن لا تحجب مسألة جودة التعليم الأساسي الإلزامي الذي يفترض أن يضمن دخول الخريج في منطقة الأمان لناحية الكفايات القرائية والكتابية والحسابية وعدم السقوط في الأمية الألفية في حال عدم متابعة التعليم العام.

لذلك فإن التحدي الأساسي أمام النظام التربوي اللبناني هو تحدي جودة التعليم وحدثة المناهج التعليمية الواجب تأمينها على قدم المساواة لكافة الملتحقين بالتعليم، بغض النظر عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأهل ودون أي تمييز بين مختلف المناطق اللبنانية. لذلك، فإن "خطة وطنية للتعليم للجميع" تلتزم بتحقيق الأهداف الموصى بها في منتدى دكار (2000)، ويجب أن تكون أيضا خطة التنمية البشرية وأن توفر ظروفًا أكثر ملاءمة لتعليم وتنمية قدرات الأطفال المنتمين إلى الشرائح الأقل حظًا في المجتمع اللبناني، وأن تحقق تكافؤًا عادلًا بين الملتحقين بالتعليم على مستوى النوعية بالدرجة الأولى للحد من الفرز الاجتماعي الذي أصبحت المدرسة التي يلتحق بها الطفل عنوانًا ومؤشرًا له.

إن أهم المعوقات الظاهرة أمام جودة التعليم عامة، وفي مدارس القطاع الرسمي خاصة، هي تلك المرتبطة بضعف المستوى الأكاديمي لأفراد الهيئة التعليمية وانخفاض نسبة ومستوى التمهين لناحية الإعداد الأساسي وكذلك لناحية برامج الإعداد المتواصل وكذلك عدم الاستقرار الوظيفي لنسبة عالية من أفراد الهيئة التعليمية (34% متعاقدون بالساعة).

لذلك فإن المشاريع الحالية، كمشروع الإنماء التربوي، وخطة تطوير المناهج التي يقوم بها المركز التربوي للبحوث والإنماء وتوجهات "الخطة الوطنية للتعليم للجميع"، تولي هذا الجانب الاهتمام اللازم على اعتباره الشرط الأساس لتحسين جودة التعليم خاصة أن الموارد البشرية متوفرة في التعليم العام وسيكون المطلوب ترشيد استخدامها وحسن التعامل معها وتحفيزها ضمن شروط عمل وأداء وظيفي أكثر ملاءمة.

□ التوجهات المحورية للخطة :

تقوم الخطة على عدد من التوجهات والخيارات المكتملة لأهداف المشاريع وخطط التطوير القائمة حاليًا وتحدد إطارًا لصياغة المكونات التنفيذية للخطة، وهذه التوجهات تتمحور حول :

- تحقيق إلزامية التعليم: (تطوير دور المجتمع المحلي)

إن تحقيق إلزامية التعليم من خلال تأمين التحاق كافة الأطفال المعنيين (حاليًا الشريحة العمرية من 6 إلى 12 سنة ويتم العمل على توسيعها لتشمل الشريحة من 6 إلى 15 سنة) بالمدرسة وضمان متابعتهم وتخرجهم، يقتضي تحديد جهة مسؤولة عن المتابعة وعلى اتصال مباشر مع أهالي الأطفال.

- المعالجة الوقائية للتسرب المدرسي: (تطوير الرعاية والدعم المدرسيين)

إن مؤشرات الإعادة والانتقال والتسرب في الحلقات الأولى من التعليم الأساسي تتردى بصورة واضحة في المدرسة الرسمية حيث يبرز، بالإضافة إلى قصور البيئة المدرسية، قصور في إمكانات البيئة العائلية حيث لا تتوافر للطفل العناصر المساعدة للدراسة والقيام بالفروض والواجبات المدرسية.

إن الحد من ظاهرة الإعادة وما يتبعها من فشل وتسرب يقتضي إجراءات وقائية تؤمن بيئة مدرسية تعوض قصور إمكانات البيئة العائلية عن طريق رعاية تربوية بعد الدوام، كما تؤمن للحالات الأكثر تطلبًا دعمًا مدرسيًا ضمن إطار صيغة متعددة المستويات داخل المدرسة وخارجها في مراكز نموذجية متخصصة للإستحاق المدرسي.

- توفير الخدمات التربوية في مرحلة الطفولة المبكرة:

إن توفير الخدمات التربوية في مرحلة الطفولة المبكرة ابتداء من سن 3 سنوات في المناطق الأضعف اقتصادياً واجتماعياً، إضافة إلى كونه عامل تنمية أساسي لهذه المناطق، يفترض أن يؤمن التحاق مائة بالمائة من الأطفال بالتعليم الأساسي لاحقاً خلال فترة تنفيذ الخطة.

- تطوير إمكانات الاستقبال في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي:

إن تطوير إمكانات الاستقبال في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي يهدف إلى تأمين ظروف ملائمة لتحقيق إلزامية التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي بحلقاتها الثلاث (حتى سن الخامسة عشرة).

- تأمين مستلزمات تعليم المعلوماتية والتكنولوجيا في التعليم الأساسي:

إن العمل على تأمين مستلزمات تعليم المعلوماتية والتكنولوجيا في مدارس القطاع العام في الحلقة الثالثة من التعليم الأساسي وفي التعليم الثانوي، يتيح تنفيذ المناهج الجديدة ويعطي بالتالي دفعا حاسما لتعميم هذا التحديث في المناهج التعليمية كما أن ذلك يبدو حيويًا لتجنب الأمية في هذا المجال وخاصة للأطفال من الشرائح غير المقتدرة حيث تبقى المدرسة البيئة الوحيدة التي تستطيع تأمين تعرفهم وتدريبهم على الكمبيوتر واستعمالاته (على سبيل المثال).

- معالجة الأمية الألفبائية:

دعم برامج معالجة الأمية الألفبائية للشباب مع الهيئات والوزارات المعنية وتوظيف الإمكانيات والفرص والموارد المتاحة لبرامج محو أمية متكاملة: الأميات الألفبائية والمعلوماتية والمهنية.

- ذوو الحاجات الخاصة:

الاستمرار بتوفير إمكانات التحاق ذوي الحاجات الخاصة من المعوقين بالمدرسة وتوفير البرامج والوسائل التعليمية الملائمة وتأمين الدعم التربوي للهيئات والوزارات المعنية.

موارد الخطة:

إن التوجهات العامة للخطة "الوطنية للتعليم للجميع" تشكل قاعدة لعمل متمم لورشات النهوض التربوي القائمة والبرامج المرتبطة بها وتعتمد على مجمل الإنجازات النوعية لهذه البرامج دون أن تشكل بديلاً عنها.

كما أن الأنشطة التي تقوم عليها الخطة والموارد التي تتطلبها يمكن تأمينها جزئياً عن طريق ترشيد استعمال الموارد المالية والبشرية المتاحة، وهذا بالطبع قد يرهن تطبيق الخطة بإجراءات إصلاحية في الإدارة وتوفير إرادة حازمة على مستوى القرار السياسي للقيام بذلك، وبنجاح السلطات في القيام بذلك. ولكنه في الوقت نفسه يحرر تنفيذ الخطة من حاجتها إلى مصادر تمويل عالية وموارد يصعب توفيرها في الوضع الحالي الصعب للمالية العامة.

على أساس خطة التعليم للجميع تقوم وزارة التربية من خلال المركز التربوي للبحوث والإنماء بتنفيذ عدد من المشاريع التطبيقية المكتملة والمتكاملة مع خطة التعليم للجميع ومن هذه المشاريع:

ورش تقييم المناهج:

خلال العامين 2003-2004 تم تنظيم وإقامة أكثر من خمسين ورشة عمل بهدف تحديد العوائق والمشكلات التي اعترضت عملية تطبيق المناهج التعليمية الصادرة عام 1997 بمختلف مكوناتها. شارك في هذه الورش ممثلون عن وزارة التربية والتفتيش التربوي إضافة الى نقابيين وأصحاب مدارس ومؤسسات تربوية خاصة وعدد كبير من مديري المدارس الرسمية وأسائنتها. تناولت هذه الورش المواضيع التالية:

- التجديدات والخيارات التربوية.
- مفاهيم التربية الصحية والبيئية والسكانية وإدماجها في المناهج بشكل معمق.
- إعادة النظر في سن الدخول الى الروضة حيث تصبح سنوات هذه المرحلة 3 سنوات يدخلها من أتم الثالثة من عمره.
- إلزامية التعليم وعلاقتها بالتعليم الاساسي انسجاما مع التوصيات الصادرة عن المؤتمرات الدولية ذات الصلة.
- الدعوة الى إلزام المدارس بتدريس المواد الاجرائية (الفنون، المعلوماتية، التكنولوجيا، واللغة الأجنبية الثانية) والعمل على توفير المستلزمات المادية والبشرية.
- إعادة صياغة المناهج وتفاصيلها بما يؤمن التنسيق الأفقي على مستوى المواد والعمودي على مستوى المادة التعليمية الواحدة.
- توفير الملاءمة بين عدد أسابيع التدريس الفعلية في المدارس وحجم المواد التعليمية على مستوى الحصص التعليمية وما هو مخصص منها لكل مادة.

وقد تم رفع خلاصة الاقتراحات الناتجة عن الورش على الهيئة التربوية العليا المولجة بالتخطيط والمتابعة لكافة مراحل عملية الإنماء التربوي. وقد عمدت هذه الهيئة الى دراسة الاقتراحات وأعطت توجيهاتها الى اللجان المختصة للمباشرة بعملية إعادة النظر ومعالجة القصور بمختلف جوانبه والتي يمكن تصنيفها كالآتي:

- الجوانب المرتبطة ببنية المناهج لناحية التناسق والتكامل بين عناصرها الأساسية: المادة التعليمية، طرق التعليم، نظام التقييم.
- الجوانب المرتبطة بتمكن العاملين التربويين وأهليتهم للتعامل مع المناهج ومتطلباتها لناحية المضامين والمفاهيم والممارسات التعليمية.
- الجوانب المرتبطة بتلبية البيئة المدرسية لمتطلبات المناهج: مواصفات قاعات التدريس، المشاغل، المختبرات، التجهيزات المعلوماتية، الخ... لما لذلك من مردود إيجابي يساهم في رفع مستوى أداء النظام التربوي عامة ويحسن من نوعية مخرجاته.

مشروع الإنماء التربوي:

ان جميع المشاريع التطويرية التي نفذتها وزارة التربية والتعليم العالي، أثمر خطة النهوض التربوي التي صدرت عام 1994 تمت في إطار الإمكانيات المتاحة على مستوى الموازنة العامة والخبرات الوطنية المتوافرة.

ورغبة من الحكومة اللبنانية في تفعيل عملية تطوير التربية في لبنان وجعلها أكثر ملاءمة مع حاجات المجتمع اللبنانية ومع متطلبات الحداثة، عمدت الحكومة الى توقيع اتفاقيتي قرض مع البنك الدولي للتمويل والإنماء، خصص الأول للتعليم العام والثاني للتعليم المهني والتقني حيث أصبح المشروعان لاحقاً عام 2004 تحت تسمية واحدة هي "مشروع الإنماء التربوي" الذي يهدف إلى مواكبة التطوير والتحديث اللذين طالاً المناهج التعليمية، والذي استلزم إحداث تغييرات نوعية في المؤسسة التربوية وفي النظام التربوي على مستوى البنى كما على مستوى الممارسات، لجهة تحديث أنظمة الإدارة بمختلف أوجهها المتعلقة بالمعلومات والموارد البشرية والمالية، وتعزيز إمكانياتها في رسم السياسة التربوية ووضع الخطط، وتحسين بنية الاستقبال المدرسي وشروطه، وجودة التعليم لناحية رفع كفايات المعلمين وتأمين أحدث الوسائل والتقنيات التعليمية المساعدة، على خلفية هذا التوجه تم إطلاق مشروع الإنماء التربوي والذي يتناول:

- تطوير القدرات المؤسسية وقدرات التسيير والإدارة التربوية، والهدف منه:
- مأسسة نظام إدارة المعلومات التربوية، وذلك للوصول إلى تأمين المعلومات الضرورية بشكل فوري لجميع المعنيين من مخططين وباحثين وإداريين ومسؤولين عن النظام التربوي وكذلك تطوير أدوات تخطيط تسمح بإدارة ملائمة لآلية التخطيط المستمر.
- إعادة هيكلة المديریات والدوائر في وزارة التربية بهدف إجراء تطوير تدريجي للإنتاجية والفاعلية من الناحيتين الإدارية والتربوية، وذلك بإطلاق آلية تطوير إداري لتحديد مهام وواجبات كل جهة لرفع كفايات الجهاز الإداري بتأمين تدريب مختص لكل مهمة، ولزيادة فعالية النظام من خلال تدعيم قدرات جميع العاملين وعلى مستويات كافة.
- ترشيد توزيع الجهاز التعليمي بهدف رفع إنتاجيته وخفض كلفته وتطوير نوعية التعليم والإدارة وخفض الفروقات المناطقية خاصة بما يتعلق بتوزيع الموارد.
- تطوير الإدارة المدرسية، بتطوير كفايات مدراء المدارس وتوسيع مسؤولياتهم وذلك من خلال تنفيذ تجربة على عينة من المدارس بدعم قدرات المدراء من الناحيتين الإدارية والتربوية والسعي إلى زيادة مشاركة الأهل والمجتمع المحلي.
- ترشيد النظام المالي في قطاع التربية من خلال دراسة واقع الإنفاق وترشيده لتحقيق أهداف العدالة الاجتماعية ولتأمين حق الإلتحاق في التعليم الأساسي لجميع المتعلمين والحصول على نوعية تعليم مناسبة.
- تطوير الأبنية المدرسية والبنى التحتية للتعليم الرسمي بهدف:
 - زيادة الطاقة الاستيعابية للتعليم الرسمي.
 - الحد من الفروقات في البنى التحتية المدرسية.
 - ملاءمة المدارس الرسمية لحاجات المناهج الجديدة.

مشروع الخريطة المدرسية:

أصبحت الخريطة المدرسية إحدى الأدوات الشائعة المساعدة في قراءة الواقع التربوي والتخطيط لتطويره. إذ إن الشكل الأبسط للخريطة الذي يبين مواقع مختلف المؤسسات التعليمية

على خريطة جغرافية يتيح للمسؤولين والباحثين تكوين فكرة عن توزيع فرص الالتحاق بالتعليم في كافة المناطق وتوازن هذا التوزيع، غير أن هذا ليس كافياً إذ إن تقرير الحاجة إلى مدرسة في مكان بعينه أو عدمها يتطلب:

- توفر معطيات دقيقة عن السكان وتوزعهم ضمن الدائرة حسب الشرائح العمرية وسن التمدرس.
- معرفة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمقيمين في الدائرة وتوجهاتهم فيما يخص الأفضلية لديهم في تنسيب أولادهم إلى القطاع التعليمي الخاص أو الرسمي والتعليم العام أو المهني.
- معرفة إمكانية استقطاب المدرسة، في الموقع المقترح، لأطفال من محيط مجاور لا تتوفر فيه فرص الالتحاق مدرسي.
- حالة البناء المدرسي القائم في حال وجوده.

أ - منهجية العمل:

تبين خريطة انتشار المدارس الرسمية على الأراضي اللبنانية بوضوح عشوائية توزع هذه المدارس التي لم تخضع سابقاً لأية معايير في تحديد مواقعها. كما أن التفاوت في استعمال الموارد المادية (أبنية وتجهيزات)، والبشرية (معلمون وإدارة)، ينتج عنه تباين في نوعية التعليم من تحصيل تعليمي ومخرجات أخرى. لذلك فإن اعتماد الخريطة المدرسية يهدف إلى بناء خطة تربوية مناطقية، تشخص مستوى تطور النظام التربوي في المرحلة الأولى ومن ثم تقييم مدى تلبية الطلب على التعليم، في المراحل اللاحقة. وقد أنجزت دراسة ترقب الحاجات إلى مدارس رسمية باعتماد قاعدة المعلومات التربوية للسنة الدراسية 2002 - 2003. وتجدر الملاحظة إلى أن المعطيات السكانية والإسقاطات المستقبلية العائدة لها تشكل الركيزة الأساسية لوضع التوجهات والحاجات المستقبلية.

ب- المعايير المعتمدة

- متوسط التلاميذ في الشعبة:
- المرحلة ما قبل الابتدائية، يتراوح المتوسط ما بين 12 بحده الأدنى و24 بحده الأعلى.
- المرحلة الابتدائية، يتراوح المتوسط ما بين 18 بحده الأدنى و36 بحده الأعلى.
- المرحلة المتوسطة، يتراوح المتوسط ما بين 18 بحده الأدنى و36 بحده الأعلى.
- المرحلة الثانوية، يتراوح المتوسط ما بين 16 بحده الأدنى و32 بحده الأعلى.
- م/2 التلميذ:

- المرحلة ما قبل الابتدائية : 1.9 م²

التعليم الأساسي } المرحلة الابتدائية : 1.25 م²

التعليم الثانوي } المرحلة المتوسطة : 1.25 م²

- المرحلة الثانوية : 1.50 م²

ج- حجم المدرسة:

- التعليم الأساسي : 396 تلميذا (شعبة واحدة من كل صف)
- التعليم الثانوي : 192 تلميذ (شعبتين من كل صف)
- المرحلتين المتوسطة والثانوية : 300 تلميذ (متوسط، شعبة واحدة من كل صف) (ثانوي، شعبتان من كل صف)

أدخلت التعديلات والتصحيحات على التقسيمات الجغرافية – الدوائر التربوية – تبعا لمشروع المناطق والدوائر التربوية، وتوزعت على أثرها مختلف المعطيات التربوية على الدوائر الجديدة المعتمدة لسنة 2002 – 2003. كما تم الاعتماد على المعلومات العائدة لأكثر من سنة دراسية وهي: سنة 2000 – 2001 (تشخيص أوضاع الأبنية المدرسية الرسمية) و1999 – 2000 (سنة أساس لاسقاطات التلاميذ) و2003 – 2004 (تطور عدد المدارس لمختلف القطاعات التعليمية)، كما تم رسم حدود جغرافية لـ42 منطقة تربوية تضم كل واحدة منها عددا من الدوائر، وقد بلغ عددها الإجمالي 227 دائرة. وتضم الدائرة التربوية عددا من الأحياء في المدن الكبرى أو عددا من القرى في الأفضية بهدف قياس الخدمات التربوية المتوفرة والواجب توفرها لهذا التجمع السكاني.

4- مشروع TIMSS 2003

أ- الإطار العام للمشروع:

يختلف مستوى الإنماء التربوي اختلافا ملحوظا بين بلد وآخر في المنطقة العربية، فبعضها ما زال غير قادر على تأمين المدرسة الابتدائية للجميع، فيما تنظر أخرى في ما يتوجب عمله لتعزيز الأبحاث في أوساطها الجامعية، كما هو الوضع في لبنان مثلا. لقد غدت الفوائد الاجتماعية لنشر التربية في المنطقة، ظاهرة للعيان. فقد ارتفع المستوى التعليمي ومتوسط عمر السكان وانخفض معدل وفيات المواليد منذ العام 1970. وقد شهد عدد من المؤشرات الاجتماعية الأخرى تطورا مماثلا. ففي هذه الأيام يجني أفراد المجتمع المتعلمون أكثر بكثير مما يجنيه أبائهم. فيما أسهم توسع الانفتاح على التربية في تحقيق معدلات أكثر

ارتقاعا على صعيد النمو الاقتصادي في المنطقة إلا أن تأثير التربية على النمو الاقتصادي الشامل وعلى المدخول الفردي في المنطقة لم يكن بحجم الانفاقات الكبيرة على القطاع التربوي. إن تباطؤ التنمية والنمو الاقتصاديين في المنطقة، منذ أواسط الثمانينات، وما نجم عنه من ارتفاع في نسبة البطالة وتراجع في مستوى الأجور، قد زادا الأمر سوءا. إذ فقدت التربية من جاذبيتها كخيار استثمار مستقبلي للأهل ولالأولاد على حد سواء. ويخشى أن تتضاءل الأموال المخصصة للتربية أو للتعليم في المستقبل، في وقت يزداد فيه عدد التلامذة وتتسارع التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ويطلب الإنماء الاقتصادي المستقبلي في المنطقة تغييرا كاملا في هذا التوجه، وقد اعتمدت الأنظمة التربوية بالأساس سياسة إنتاج متخرجين يتمتعون بكفايات تتطابق مع احتياجات العمل في القطاع الرسمي. وثمة اليوم حاجة ملحة للإصلاح التربوي على جميع المستويات بغية تمكين النظام التربوي في البلدان العربية من الاستجابة للحاجات المتزايدة في مضمار الخبرات والكفايات الفنية والمهنية، ضمن اقتصاد يرتكز أكثر فأكثر على السوق الحرة وينتج قوة عاملة من شأنها أن تكون على مستوى التحديات الإنتاجية في القرن الحادي والعشرين.

ب- أهداف المشروع:

يهدف المشروع الإقليمي إلى مساعدة البلدان الست المشتركة، ومن بينها لبنان، في تقييم فاعلية المرحلة المتوسطة في نظامها التربوي في ما يختص بتعليم مواد الرياضيات والعلوم. وذلك من خلال بحث استكشافي على مدى أربع سنوات يغوص في عمق المناهج التعليمية في مختلف البلدان. ذلك بهدف تحديد معايير وطنية ومعطيات عالمية للبلدان المشاركة من أجل تحقيق تغييرات وتحسينات على مستوى سياساتها التربوية، فيما يتعلق بمرحلة التعليم المتوسطة طبقا للحاجة وبالقدر المطلوب.

كما يتضمن المشروع مراجعة نتائج المسح من قبل خبراء ومؤسسات تربوية أولا ومن قبل وزراء التربية لدى الحكومات العربية المشاركة في المسح ثانيا (أكانت هذه البلدان ضمن المشروع أو خارجه) وتطوير سياسات وخطط عمل لإجراء إصلاحات تربوية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ج- أسباب المشروع:

من بين الجهود التي تبذل لتعزيز سياسات تؤدي إلى إنماء الرأسمال الفكري (ICD) مثلا: "إنتاج واستثمار الموارد البشرية في المنطقة العربية"، بدأ برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة (UNDP) بمساعدة بلدان عربية على تطوير سياسات واستراتيجيات عمل من أجل وضع إصلاح تربوي يشمل جميع مراحل التعليم. وبهدف تحديث "برامج التعليم في جميع مراحل" في المنطقة، لتحقيق فائدة مهنية مستدامة تصلح للقرن الحادي والعشرين.

سوف تركز الأبحاث ضمن (RAB/01/xxx/A/01/31) على نوعية وفعالية القطاع الجامعي وهو المرحلة الأخيرة من السلم التعليمي. إلا أن هناك حاجة قصوى لتفحص نوعية وفاعلية مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي اللتين تشكلان حجر الأساس للمؤسسات الجامعية. ففي إطار تطوير الموارد البشرية التقنية والمهنية، فإن مدى قدرة معاهد التعليم في المرحلة الابتدائية والمرحلة المتوسطة على تعليم مواد الرياضيات والعلوم له أهمية بالغة، مما يستدعي إعطاؤه اهتماما مميّزا واعتباره في طليعة الأولويات.

إن أهم المصاعب التي تحول دون تحسين نوعية التربية والتعليم (الأداء التعليمي لدى التلميذ وإنجازاته التعليمية) هو النقص في المعلومات. فبلدان المنطقة العربية ليس لديها سوى القليل من الدلائل حول نوعية أنظمتها التربوية بالمقارنة مع الأهداف التعليمية الوطنية أو المعايير العالمية. لقد حاولت بعض البلدان تقييم مستوى أداء التلامذة بالمقارنة مع المعايير التعليمية الوطنية، كما أن عددا قليلا من هذه البلدان شارك أيضا في مبادرات لتقييم أداء التلامذة في مادتي الرياضيات والعلوم بالمقارنة مع المستويات العالمية، وكلا نوعي التقييم أظهر أن مستوى أداء الطلاب في المنطقة العربية لم يكن عاليا. وتحتاج البلدان العربية، كخطوة أولى إلى تطوير سياسات وخطط تربوية لتحسين النوعية، إلى إيجاد وتنفيذ إجراءات تهدف إلى:

- قياس أداء التلميذ وخصائص أخرى للنظام التعليمي، من خلال عمليات تقييم دورية محلية، ومن خلال الاشتراك في عمليات تقييم في العمق على المستوى العالمي.
- تطوير الإحصاءات التربوية لجعلها مطابقة للسياسة التربوية المعتمدة وتطوير دقتها.
- القيام بتقييم دوري لآثار السياسات المستحدثة في النظام

التربوي.

لقد صممت خطوط المشروع الإقليمي (RAB/01/xxx/A/01/31) (تقييم نوعية التربية في المرحلة المتوسطة لمادتي الرياضيات والعلوم) لخلق معطيات مرجعية حول أداء التلامذة في المرحلة المتوسطة في مجالي الرياضيات والعلوم في البلدان المشاركة في المشروع. فمن خلال الاشتراك في دراسة حول التوجهات العالمية في الرياضيات والعلوم والتي تجربها مجموعة من معاهد الأبحاث في 58 بلدا، سوف يقوم المشروع بتأمين التدريب اللازم للبلدان المشتركة في مجالات وضع النماذج وجمع المعلومات وإجراء التجارب، وتدقيق المعلومات والتحليل والتقارير.

وسوف تجمع معطيات عامة حول المناهج والإرشادات والتلامذة والمعلمين، بشكل يسمح بمقارنة النتائج بالمعايير العالمية، ووضع سلم موحد لترتيب البلدان بالمقارنة إلى معايير مرجعية عالمية، كما ستستفيد البلدان العربية من هذه المعطيات والتحليل الإقليمية في تطوير خططها التربوية وتنسيق أنظمتها التربوية لخدمة المصالح التربوية على الأمد الطويل من حيث تطوير سياسة ومنهجية متكاملة للـ ICD الإقليمي.

كما يساعد المشروع الخبراء والباحثين التربويين في البلدان المشتركة في وضع سياسات وخطط تهدف إلى تعزيز فاعلية مؤسساتها التربوية التي تعنى بتلامذة المرحلة المتوسطة. وهذا

يستدعي عقد مؤتمر لوزراء التربية لدى الحكومات المشتركة في المشروع، من أجل إعادة النظر في هذه التوصيات بهدف التوصل إلى خطط موحدة، محلية وإقليمية على حد سواء من أجل تحقيق الإصلاحات التربوية المنشودة.

وبالتالي: سوف يخلق المشروع إمكانيات على الصعيدين البشري والمادي لدى البلدان المشتركة، من أجل إعادة نظر دائمة في مستوى فاعلية النظام والسياسات التربوية و/أو من خلال الاشتراك في دراسات عالمية دورية.

د- الوضع المرتقب عند نهاية المشروع:

مع انتهاء هذا المشروع الذي سيدوم أربع سنوات، ستحصل البلدان المشاركة على معايير محلية ومعطيات عالمية حول مستوى الأداء في ظل السياسات التربوية المعتمدة في المرحلة المتوسطة والخطط المعتمدة والمؤسسات الفاعلة، بما في ذلك:

- نتائج عالمية قابلة للمقارنة، حول أداء التلامذة في مجالي الرياضيات والعلوم.
- معطيات عامة مرجعية حول المناهج، الإرشاد، المدارس، التلامذة والمعلمين، وكلها مجموعة ومعروضة بشكل يسهل المقارنة العالمية.
- متغيرات واضحة (محلية وعالمية) لها تأثير على تعليم الرياضيات والعلوم وتعلمهما.
- عناصر بشرية مدربة على أسس التقييم بما في ذلك اختيار النماذج، تدقيق وتنقية المعلومات والتحليل والتقارير، وسلم مشترك للقيام بترتيب البلدان بحسب معدل عالمي ومعايير رئيسية.
- تحليل إقليمي للمعطيات، مركز على البلدان العربية.
- استراتيجيات متفق عليها، تتضمن إصلاحات للسياسات التربوية وإجراءات عملية تعزز فاعلية المؤسسات التربوية ونهج التعليم في هذه البلدان.

5- مشروع التربية على حل النزاعات والتسامح:

انطلق المشروع من اعتبار النزاعات جزءاً من حياة الناس والحياة المدرسية، وان بالإمكان الاستفادة من النزاعات الحاصلة بين التلاميذ لتوظيفها بشكل بناء يعزز نموهم النفسي والاجتماعي ويضعهم على طريق تعلم بناء العلاقات الإنسانية، إضافة إلى تعلم حل المشكلات والخلافات وتقبل الفروق والاختلافات، وإن كان الأولاد عادة لا يفهمون النزاع ولا يملكون المعرفة المطلوبة لمواجهته أو هم يواجهون خلافاتهم ونزاعاتهم معتمدين على الأساليب التي تعودوا عليها في العائلة وفي الحياة المدرسية والاجتماعية المألوفة ومن خلال الأفلام والمسلسلات التلفزيونية وهي أساليب تستخدم تحقير الآخر وازدرائه ومقاطعته وممارسة العنف عليه، وأن المعلمين والنظار والمديرين يلجأون إلى أساليب تقليدية في حل النزاعات كالطرد المؤقت واحتجاز التلاميذ أو توبيخهم أو اعتماد العقوبات والقصاصات المألوفة معهم. فقد عمل هذا المشروع على جعل الأفعال العنيفة نفسها موضوعات للمعالجة والتعلم وأتاح للتلاميذ مجال الاستفادة من نزاعاتهم ليتدربوا على حلها بأنفسهم أو بمساعدة بعضهم البعض أو بمساعدة الراشدين. وقد تم تأليف دليل مرجعي للمشروع اشتمل على قسمين نظري وقسم عملي.

أ- القسم النظري:

ويتضمن فصولا حول طبيعة النزاع والطرائق المعاصرة المعتمدة في حله. وقد توسع في العوامل المؤثرة في النزاع، وتوقف عند حقوق الإنسان والعدالة ودور انتهاك الحقوق والتنكر لها في تأجيج النزاعات. كما تناول بالمقابل أهمية العودة إلى هذه الحقوق وتحقيق العدالة في حل النزاعات. كما تطرق إلى العلاقة بين التواصل السيئ أو السلبي في نشوء النزاعات وأهمية بناء التواصل الجيد (التعبير عن المعاناة ووجهة النظر، والإصغاء إلى الآخر ووجهة نظره، ومحاولة تفهم الرأي المغاير أو المعارض...) في حل النزاعات. كما تطرق أيضا إلى دور الانفعالات السلبية، وبخاصة الانفعال والغضب، في زيادة التوتر والنزاع ثم توسع في استراتيجيات السيطرة على الغضب كعملية أساسية في حل النزاعات. وقد توقف عند التربية على التسامح باعتبارها موجهة إلى جمهور عريض في كافة أرجاء العالم بكل ما فيه من تعدد أو تنوع، بهدف تعزيز بناء السلام من خلال احترام الإنسان بممارسة الديمقراطية. كما توقف عند التعصب والأحكام المسبقة والعرقية أو العنصرية ومبدأ إدانة هذه العرقية.... أما الفصل الأخير فقد خصص لمعالجة السلطة في النزاعات.

ب- القسم العملي:

اشتمل على دروس وأنشطة تعليمية تطبيقية، توزعت على مختلف فصول الدليل الأنفة الذكر (أنشطة تعليمية حول طبيعة النزاع... وأنشطة حول حقوق الإنسان والعدالة، وأنشطة عن التواصل في النزاعات وأهمية رسالة الأنا (I. Message) في حلها وأنشطة في السيطرة على الغضب وأخرى حول التسامح وقبول الآخر وممارسة السلطة.

توزعت فصول الكتاب على مرحلتين التعليم الأساسى والثانوي ففي التعليم الأساسى- شملت الأنشطة الصف الثالث من الحلقة الأولى، وتم تطبيق المشروع في اثنتي عشرة مدرسة رائدة إضافة إلى دار للمعلمين والمعلمات. وبينت الدراسة التقييمية أن إدخال أنشطة حل النزاعات إلى المدارس وممارسة حل النزاعات فيها حظيا باهتمام التلاميذ الذين أبدوا مشاركة وممارسة إزاء هذه الأنشطة. كما أفاد 50% من المعلمين أن التلاميذ طالبوا بالمزيد من هذه الأنشطة، كما أفاد 73% منهم أن التلاميذ تبنا مواقف إيجابية من النزاع.

اتخذت مشاركة التلاميذ في هذه الأنشطة أشكالا متنوعة تجلت بالمناقشة وتوليد الأفكار والحلول والمقترحات ولعب الأدوار وتوظيف خبراتهم السابقة. وأن أهم التصرفات التي تغيرت عند التلاميذ كانت تحسن تباعا إدارة الانفعال والغضب، والتواصل واحترام الآخر والشعور بالمسؤولية، إضافة إلى زيادة الثقة بالنفس.

6- مشروع التربية التكوينية - التكاملية (الشمولية):

تعتبر التربية الشمولية دعوة إلى الحوار والتلاقي بين المجتمعات والثقافات. وإذا انطلقنا من التوصية التي أضافت بمقتضاها اليونسكو إلى الأهداف العامة للتربية هدف "تأمين القدرة على التواصل مع الآخر وفهم جميع الشعوب واحترامها، وفهم حضاراتها وقيمها وأنماط حياتها بما في ذلك الثقافات والانيات الوطنية وثقافات وانيات الأمم الأخرى، نكون قد وضعنا أنفسنا على طريق التربية الشمولية.

ارتبط الاهتمام بمنهجية التربية الشمولية بهاجس الخروج من الحرب التي عصفت بلبنان، وذلك من خلال النظرة إلى الإنسان كقيمة في ذاته بمعزل عن العرق أو الدين أو الجنس. فالناس ينتمون إلى النوع البشري نفسه وأن دعوة التربية الشمولية إلى التلاقي والتعاون بين الشعوب وإلى تقبل الفروق والاختلافات هي نفسها دعوة المناهج اللبنانية، لاسيما في مجال على

حقوق الإنسان وتحقيق المساواة وردم هوة التفاوت بين البشر وعملها على إبعاد المتعلمين عن الأفكار الجامدة والتمييز والتعصب و على نشر التربية على السلام والديمقراطية، مع الحرص الشديد على الثوابت الوطنية والقيمة للمجتمع اللبناني.

بدأ الاهتمام بمنهجية التربية الشمولية في أوائل التسعينات من القرن الماضي، وبوشر بتطبيقها في بعض المدارس الرائدة على أمل تعميمها على كامل سنوات الحلقة الأولى من التعليم الأساسي. كما تم، بالتعاون مع اليونيسف، تأليف كتب التلاميذ ودفاتر الأنشطة وأدلة المعلمين ضمن التوجهات العامة لفلسفة التربية الشمولية بحيث نجد في الأنشطة والنصوص ما يدعم حقوق الطفل وحقوق الإنسان وما يعود الطفل على ممارسة الديمقراطية والتعاون بقدر ما تسمح له قدراته. كما تحمله الأنشطة عموماً إلى التعبير والإصغاء، وإلى أخذ وجهة نظر الآخر في الاعتبار، والانفتاح على وجهات النظر الأخرى، وتقبل الفروق والاختلافات والابتعاد عن التمييز والتعصب. وما يزال مشروع منهجية التربية الشمولية قيد التطبيق الاختباري مع الإشارة إلى ان تسمية جديدة أطلقت على هذه المنهجية بحيث أصبحت "التربية التكوينية التكاملية".

7- مشروع التقييم التعليمي:

تابع المركز التربوي خلال النصف الأول من سنة 2004 مشروع التقييم التعليمي بالكفايات الذي يواكب مشروع إصلاح المناهج. وقد شكل المركز التربوي فرقا خاصة لكل مادة مهمتها وضع وثائق أساسية للتقييم التعليمي في مواد المنهج وتحمل تبعات التدريب التربوي، وهدفه تزويد المعلمين بالكفايات الأساسية التي تمكنهم من تقييم التعلم في جميع مراحل التعلم العام ما قبل الجامعي بما فيها مرحلة الروضة.

وقد تم حتى الآن انجاز المراحل التالية:

- انجاز انماط اسئلة الامتحانات الرسمية لصفوف الشهادة المتوسطة والشهادة الثانوية بمختلف فروعها.
- اعادة صياغة لوائح الكفايات وتحديد عناصرها ومصادر ها ، بالاضافة الى نماذج تطبيقية.
- تدريب اساتذة مختلف المواد وفي مختلف المراحل.
- إعداد بطاقات مرجعية أولى تتناول مفهوم الكفاية ومصادر ها واسباب صياغتها.

وابتداء من أيلول 2004 ستقوم مؤسستان عالميتان يتم اختيارهما بالتعاون مع الفرقاء المحليين بوضع خطة عمل من أهدافها:

- إنشاء جهاز دائم لتطوير نظام التقييم والمناهج.
- تأسيس نظام الامتحانات الرسمية.
- تحسين نظام الامتحانات الرسمية.
- تطوير الأدوات اللازمة.
- تدريب العاملين المعنيين.

8- مشروع مكننة الامتحانات الرسمية :

يهدف هذا المشروع إلى:

- ترميز اللوائح الواردة بأسماء الطلاب المتقدمين إلى امتحانات الشهادات الرسمية.

- إدخال جدول بأسماء المرشحين ومراكز الامتحانات وفق الشهادة والمحافظة.
- معالجة المعلومات الواردة بالنتائج موزعة حسب المحافظة/ الشهادة/ قطاع التعليم (رسمي، خاص، أحرار).

9- مشروع الإحصاء التربوي الشامل :

ينفذ هذا المشروع سنويا من أجل تيويم المعطيات الإحصائية عن المدارس وأفراد الهيئة التعليمية والإدارية والتلاميذ. ويتم إصدار دليل مرجعي سنويا بنتائج الإحصاءات المنفذة واستخراج المؤشرات بهدف :

- دعم القرار التربوي على مستوى المنطقة التربوية والإدارة المركزية.
- تنظيم بطاقات التلميذ والمعلم والمؤسسة التربوية.
- دعم مشروع الخارطة المدرسية.
- دعم الدراسات والبحوث ضمن المركز التربوي وخارجه بكافة المعطيات والمؤشرات التربوية.

10- مشروع التربية السكانية :

ينفذ هذا المشروع بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بهدف توفير إطار مقارنة شاملة ومتمكاملة للصحة الإنجابية واستراتيجيات السكان والتنمية لتحديد الأولويات والاستراتيجيات الواجب اعتمادها لتحسين خدمات الصحة الإنجابية في المناطق المحرومة بشكل خاص. وقد تم إدخال مفهوم التربية السكانية في المناهج التعليمية وان العمل جار لمتابعة عملية إدماج مفاهيم التربية السكانية والصحية في المناهج التعليمية وتدريب الأساتذة على حسن تعليم وتوجيه الفئات المعنية.

11- مشروع قياس التحصيل التعليمي:

يشكل تقييم التعلم جزءا متكاملًا من العملية التربوية لجميع مراحل التعليم، ويرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمناهج التعليمية، كما يهدف إلى معرفة مدى تحقق الأهداف المرسومة لجهة:

- قياس جودة التعليم من خلال مؤشرات محددة.
- الكشف على فعالية الأجهزة التربوية، البشرية منها والمادية.
- رسم سياسات التنمية البشرية في قطاعي التربية والتعليم (رفع معدل الانتساب المدرسي، الحد من الرسوب والتسرب، الحد من الهدر...).
- تشخيص تعلم التلميذ واكتشاف ما يعترضه من مشاكل وعقبات.
- معرفة قدرة المتعلم وقابليته واستعداده لنوع معين من التعلم.
- دعم التعليم بما يتناسب من وسائل وأدوات وتجهيزات.

وقد تم حتى الآن تنفيذ :

- قياس مستوى التحصيل التعليمي على مستوى مرحلة التعليم
الأساسي
(1995-1996) - (1997-1998).

- قياس مستوى التحصيل التعليمي على مستوى مرحلة التعليم
الثانوي
(1995-1996) - (1997-1998).

ويتم استثمار المعلومات المحصلة في عملية إعادة النظر في المناهج الصادرة
بالمرسوم رقم 97/10227.

12 - مشروع تحديد المؤشرات حول التعليم العام في لبنان (1999-2000):

يهدف هذا المشروع إلى :

- دراسة فرص التعلم لجهة نسب التسجيل والالتحاق وحجم قطاعات التعليم ومراحله وتوزيع التلامذة بحسب الجنس ونوع التعليم والمناطق.
- قياس مدى التطور على مدى ربع قرن (1973-2000) في إعداد المعلمين والمدارس والتلامذة.
- دراسة الموارد المادية على مستوى حجم المدارس والكثافة الصفية وملكية المدارس الرسمية.
- دراسة واقع الموارد البشرية لجهة توزيع المعلمين بحسب الجنس، العمر، المستوى العلمي وسنوات الخبرة...
- التعرف إلى الكفاءة الداخلية للنظام التربوي من خلال الترفيع، الرسوب، التسرب، التأخر المدرسي، معدل البقاء في المدرسة حتى نهاية السنة الخامسة الأساسية إضافة إلى معامل الكفاءة والهدر وعدد السنوات المتوفرة للخريجين.

ثانيا - على مستوى التعليم المهني والتقني:

مقدمة:

تنطلق السياسة التربوية في حقل التعليم المهني والتقني من الإيمان بوحدة المجتمع وانصهاره في عملية تكوين المواطن الصالح والمنتج أينما وجد على الأراضي اللبنانية انسجاما مع سياسة الإنماء المتوازن. على هذا الأساس يمكن تلخيص استراتيجيات التعليم المهني وأهدافه بالآتي:

- إعداد مواطن منتج بفاعلية قصوى.
- تلبية حاجات سوق العمل المحلية والإقليمية الحاضرة والمتوقعة مستقبلا بمهارات مناسبة.
- تنمية احترام العمل اليدوي لدى الشباب اللبناني.
- تحسين أداء العاملين في سوق العمل بدورات تأهيل كلما دعت الحاجة، مواكبة للتطور التكنولوجي واستعدادا لحقبة العولمة المرشحة للتوسع دون استئذان.
- تأمين الفرص لكل مواطن في التدريب على أية مهنة في دورات سريعة ممنهجة ومنتشرة على الأراضي اللبنانية كافة.

1- المشاكل الأساسية والتحديات:

بالرغم من الجهد الذي بذل للخروج بمناهج حديثة متطورة تلبي الطموحات المرجوة، إلا أن الوصول إلى النتيجة المنتظرة لم يتم بشكل كامل لسبب أساسي وهو أن المشاركين في هذه الورشة كانوا غير متمرسين في العمل التربوي وتتقصهم الخبرة في إتقان أصول وضع المناهج التعليمية. كما أن الصناعيين وأصحاب العمل لم يأخذوا الأمر على محمل الجد فكانت مشاركتهم شكلية وسطحية بدون الدخول في العمق. كما أن الشركة المكلّفة تنفيذ العمل لم تتمكن من إحداث تغيير كبير في المعطيات وفي كفاءات العناصر البشرية التي وضعت بتصرفها نظرا لضيق الوقت ولالتزامها بزمن محدد للتنفيذ. إضافة إلى ذلك فإن المشروع بحد ذاته لم يغط كل اختصاصات التعليم المهني والتقني فبقي مستوى الأطر العليا خارج نطاق العمل؛ أما مرحلتنا التكميلية المهنية والكفاءة المهنية فبقيت مناهجها القديمة الموضوعية في الستينات دون تحديث أو تغيير.

2- خطة النهوض:

يواجه التعليم المهني والتقني في لبنان صعوبات أهمها النظرة الدونية التي ما زالت تسيطر على أذهان الكثيرين من الناس وهي ان التعليم المهني هو تعليم من الدرجة الثانية لا يذهب إليه إلا الطلاب الفاشلون والمتسربون من التعليم الأكاديمي العام، وان أدنى المستويات التحصيلية العلمية هي التي تذهب إلى التعليم المهني. لذلك تقوم الوزارة من خلال المديرية العامة للتعليم المهني بتنفيذ عدد من المشاريع الهادفة لدعم هذه الخطة على اساس استراتيجية محددة وهادفة الى:

- تعزيز قطاع التعليم المهني وتوسيع قدراته الاستيعابية بحيث تتضاعف أعداد المنتسبين إليه.
- تحقيق الملاءمة بين التعليم المهني والتقني من جهة وسوق العمل المحلية من جهة، بالإضافة إلى التنبيه إلى حركة الإنماء والأعمار التي كان لبنان يواجهها بعد انتهاء الحرب الأهلية.
- مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي والتفاعل معه بإيجابية.
- العمل على تغيير النظرة الدونية للعمل اليدوي وتنمية الضمير المهني عند المتدرب وتزويده بالأخلاق والقيم اللبنانية.
- تطوير نظام التعليم لكي يكون أكثر تجاوبا مع متطلبات المتغيرات الاقتصادية.
- تخريج فنيين ومهنيين بمستوى عالي من المهارات لإيجاد التنافسية في سوق العمل.
- استحداث اختصاصات جديدة تتلاءم مع حاجات السوق.
- دراسة حاجات سوق العمل ومتابعة المتخرجين.
- إيجاد آلية علمية وواقعية للربط بين نتائج الدراسة وبرامج التدريس الحالية لكي يتسنى للتربويين وضع مناهج أكثر ملاءمة لحاجات سوق العمل.
- اعتماد اختصاصات جديدة وخلق مرصد لسوق العمل.
- اعتماد مناهج للاختصاصات الجديدة مع توصيات دراسة سوق العمل.
- تطوير مناهج الاختصاصات الحالية بحيث تتلاءم مع التطور العلمي والتكنولوجي.
- خلق آلية لمشاركة سوق العمل في تطوير المناهج المتبعة.
- تنمية الإمكانيات العلمية والعملية عند المدرسين من خلال التدريب المستمر.
- أسننة نظام الامتحانات لكافة المستويات.
- تحديد التجهيزات حسب كل اختصاص من خلال استحداث نظام متخصص لهذه الغاية
- يعمل على:
 - مسح التجهيزات الموجودة.
 - تحديد لمواصفات التجهيزات بحسب الاختصاص.
 - تحديد النواقص.
 - استحداث نظام معلومات للمديرية وللمدارس المهنية الرسمية وربطهم بشبكة المعلومات.

3- تطوير المناهج:

تقوم المديرية العامة للتعليم المهني والتقني بورشة عمل دائمة ومتكاملة من خلال لجان متخصصة بتحديث المناهج، أخذة في الاعتبار التطورات التكنولوجية، بحيث يزداد ارتباط التعليم المهني والتقني بواقع الإنتاج والدورة الاقتصادية في لبنان، ويتحقق بالتالي مبدأ تكافؤ الفرص لجميع اللبنانيين.

كما أن وزارة التربية بصدد التحضير لإقامة ورشة حقيقية لتدريب الأساتذة، تدخل في عمق الأمور التربوية والتقنية ليصبح لدى التعليم المهني والتقني القدرة الحقيقية على إحداث هذا التغيير المنتظر في المضمون وفي التنفيذ، فيخرج التعليم المهني والتقني من حالة التراجع لينتقل إلى مرحلة أخرى تسودها شراكة حقيقية ما بين مؤسسات التعليم ومؤسسات الإنتاج والخدمات فينمو بذلك الاقتصاد وتزداد قدرات البلاد على المنافسة الخارجية كما تتطور إمكانياتها الداخلية مما ينعكس نمواً وازدهاراً.

إن الفارق بين المناهج الجديدة والمناهج السابقة تقوم على أن المناهج التعليمية السابقة كانت تشكو من مواطن ضعف نلخصها بما يأتي:

- طغيان التعليم النظري على التعليم العملي والتطبيقي.
- قصور المعلومات النظرية عن اللحاق بالتغيرات الحاصلة في أنماط الإنتاج وتقنياته.
- عدم تغطية الاختصاصات كافة والتي منها ما يشكل عنصراً أساسياً في الصناعة اللبنانية كالطباعة والصناعات الغذائية.
- غياب نظام مؤسساتي يضمن مشاركة أصحاب العمل في تطوير المناهج بشكل فعال ومنظم.
- قلة إلمام أساتذة التعليم المهني والتقني والطلاب باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة.
- عدم إقبال الطلاب على تنمية قدراتهم على التعلم الذاتي المستمر في عالمنا المعاصر المتغير سريعاً.
- ضعف الطلاب في اللغات الأجنبية وبخاصة اللغة الإنكليزية.
- غياب تطبيق نظم تعليمية حديثة كالتعليم المجزأ الذي أصبح سائداً الآن في كل بلدان العالم لاسيما في المستوى ما بعد الثانوي.

ومن جملة المشاريع الهادفة إلى تحسين نوعية التعليم وملاءمته لمتطلبات سوق العمل، يقوم التعليم المهني بتنفيذ المشاريع التالية:

4- مشروع تطوير التعليم المهني :

مدة التنفيذ خمس سنوات وقد بوشر العمل به في بداية العام 2001، ويتضمن عناصر أساسية هادفة إلى:

- زيادة الطاقة الاستيعابية لإدارة التعليم المهني والتقني لجهة:

- إنشاء وحدة تخطيط ومتابعة وتقييم.
- إنشاء نظام معلوماتية متكامل.
- وضع مواصفات لكافة تجهيزات التعليم المهني والتقني ومكنتها.
- تطوير استراتيجية للتعليم المهني والتقني.
- تدعيم القدرات الإدارية لإدارات المدارس.

- تحسين نوعية، ومدى ملائمة وسرعة استجابة التعليم المهني والتقني لمتطلبات القطاع الإنتاجي، بحيث تتناول:

- تحديد الحاجة الحالية والمتوقعة للتعليم والتدريب.
- تقدير الاحتياجات في سوق العمل.
- تطوير مناهج حديثة لتدريب المدرسين والمدرّبين والتدريب عليها من خلال:

- إعداد المدرّبين والمدرّسين.
- التدريب المستمر وإعادة التدريب.
- التدريب أثناء الخدمة.
- التدريب للتشجيع على المبادرة الفردية في إنشاء الأعمال الصغيرة.
- تطوير نظام إمتحانات يرتبط بالمناهج الجديدة ومن ثم مكننة هذه الامتحانات وتنفيذها بواسطة الحاسب الآلي.

- تحديث البنية التحتية والتجهيز من خلال:

- تأهيل المدارس الموجودة وتجهيزها بالمعدات الضرورية.
- تجهيز المدارس المهنية بالمعدات والتجهيزات الضرورية للعملية الدراسية.

5- بناء وتجهيز مدارس مهنية ومراكز تدريب جديدة:

قامت الوزارة بإعداد دراسة متكاملة حددت بموجبها المواقع الأولية لبناء مدارس جديدة ومراكز تدريب في ضوء نتائج دراسات سوق العمل والمسح الميداني للمدارس والتجهيزات الموجودة، وبالتالي تحديد العدد الفعلي للمدارس المطلوب اقامتها والتخصصات الأساسية والمواقع الأفضل لهذه المدارس والمراكز وعددها التقديري هو بحدود 33 مدرسة مهنية.

6- التعليم المزدوج:

يهدف هذا المشروع إلى تحسين عملية امداد سوق العمل اللبناني باليد العاملة الماهرة، أي تزويد العامل لمهارات والكفايات الوظيفية المطلوبة من قبل المؤسسات الصناعية. وقد بوشر بالتطبيق في العام الدراسي 1996 - 1997 ويستمر العمل فيه لمدة 12 سنة مقسمة على أربعة مراحل مدة كل منها 3 سنوات. ان هذا النوع من التعليم مطبق في اغلب البلدان المتقدمة ويعتمد على أن يتعلم التلميذ دروسه النظرية ويطبقها في المعامل والمؤسسات بنفس الوقت. وتمتد فترة التعليم على ثلاث سنوات وتعتمد مبدأ مشاركة الطالب في الإنتاج والتعليم عن طريق الأداء واكتساب تدريب موجه وفقاً لمتطلبات سوق العمل وإدخال الطالب بعد التخرج في علاقة عمل ثابتة مع المؤسسة التي درّبته.

7- تفعيل العمل التربوي:

وضعت المديرية العامة للتعليم المهني والتقني خطة عمل، لتفعيل العمل التربوي، لحظت ضرورة مشاركة جميع مديري المدارس والمعاهد الفنية في عملية نهوض التعليم وذلك عبر اللقاءات المكثفة معهم، واعتماد أسلوب الحوار المباشر والاستماع إلى جميع المشاكل التي يواجهونها في إداراتهم إن لجهة تنفيذ مضامين المذكرات والتعاميم والقرارات الصادرة عن

المديرية العامة للتعليم المهني والتقني أو لجهة الاقتراحات المقدمة من قبلهم من أجل صياغتها ووضعها في مجموعة نصوص ومشاريع قوانين ومراسيم. أقيمت لهذه الغاية، وبالتنسيق مع وزارة التنمية الإدارية، دورة تدريبية للمديرين عنوانها (ندوة الإدارة المدرسية والإشراف التربوي) حيث قامت شركة عالمية رائدة في هذا المجال بتحضير هذه الندوة والإشراف عليها. على أثرها انبثقت هيئة من المدراء تعمل بتوجيهات المدير العام بهدف توحيد المقترحات والمشاكل التي يعانيها المديرون في مختلف إداراتهم وصياغتها ضمن جدول موحد يصار إلى مناقشته في اجتماع يعقد كل فترة زمنية في إحدى المدارس أو المعاهد الفنية الموزعة على المحافظات الخمس بحضور كافة المسؤولين في المديرية العامة حتى يكونوا على بينة واطلاع لمختلف الشؤون والمشاكل الإدارية.

ثالثا- على مستوى التعليم العالي:

مقدمة:

شهد التعليم العالي الجامعي في لبنان، في النصف الثاني من عقد التسعينات، زيادة كبيرة في عدد مؤسساته وكلياته ومعاهده واختصاصاته وطلابه وخريجيه. ففي حقبة زمنية محدودة (1996 - 2000) رخصت الدولة لثلاثة وعشرين جامعة ومعهد جامعي وحولت كليات إلى جامعات وأجازت إنشاء كليات ومعاهد جديدة وأقسام داخل جامعات قائمة أصلا. وتتنوع الاختصاصات الجامعية وتبدلت خريطة التعليم العالي الجامعي بحيث بلغ عدد الطلاب الجامعيين في العام 2002 حوالي 125.000 طالب يتوزعون على 41 مؤسسة للتعليم العالي، نصفهم أو أكثر في الجامعة اللبنانية.

وتكاد الجامعة اللبنانية أن تشكل عصب التعليم العالي في لبنان من بين المؤسسات الجامعية. إذ بين إحصاء شامل اجري في العام الجامعي 2001-2002، على صعيد الطلاب والهيئة التعليمية والمتخرجين، ان عدد المنتسبين إلى المؤسسات الجامعية في العام (2001-2002) 124730 طالبا في الجامعة اللبنانية وحدها أي بنسبة 56.7%، تليها الجامعة العربية 7.1% فجامعة القديس يوسف 6.3% فالجامعة الأميركية 4.6% فالجامعة اللبنانية الأميركية 3.9%، فجامعة الروح القدس (الكسليك) 3.5% فجامعة سيدة اللويزة 3.11% أما باقي الجامعات والمعاهد الجامعية فلا تضم إلا 16% تقريبا من مجموع الطلاب الجامعيين .

1- الإطار الاستراتيجي:

انطلاقا من واقع التعليم العالي وأهميته في الحياة الوطنية، وبعد العديد من الدراسات والمؤتمرات التي بحثت في هذا الواقع، تم تبني مبادئ عامة تشكل الأسس لإطار استراتيجي للتعليم العالي في لبنان وهي كالتالي:

أ- الشريعة الوطنية للتعليم العالي:

تهدف هذه الشريعة إلى :

-توفير فرص التعليم العالي لجميع اللبنانيين الذين استوفوا شروط الانتساب والالتحاق بالتعليم العالي، ووضع خريطة لانتشار هذا التعليم في المناطق اللبنانية كافة انطلاقا من مبدأ التنمية المتوازنة ،

- حق جميع الملتحقين بالتعليم العالي بالحصول على تعليم ذات جودة عالية ينتهي بشهادات معتمدة ومعترف بها محليا وعالميا؛
- تحمل الدولة مسؤولية انتظام التعليم العالي الرسمي والخاص واحترام الأخلاق المهنية والتقاليد الجامعية؛
- اعتماد نظام يضمن تكامل جميع مسارات التعليم العالي؛
- تطبيق مواصفات ومعايير أكاديمية وجامعية في الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاص ووضع آليات فعالة لضمان تنفيذ الجامعات لالتزاماتها ووضع التشريعات الملائمة لردع المخالفين،
- إشراك القطاعات المدنية والخاصة والاتحادات واللجان الطلابية في وضع السياسات والخطط المتعلقة بالتعليم العالي؛
- إعطاء دور مميز للجامعة اللبنانية في منظومة التعليم العالي وفي توفير فرص التعلم وفرص الاندماج الاجتماعي والوطني؛
- اعتبار التعليم العالي شأنا وطنيا له دوره في تحقيق مركز لبنان العلمي والثقافي وفي تأهيله للانخراط في اقتصاد المعرفة؛

ب- بناء قدرات إدارة التعليم العالي :

- دعم الإدارة الرسمية المعنية بالتعليم العالي عن طريق تطوير الإجراءات الإدارية والموارد البشرية بما يتناسب مع حجم المسؤوليات المناطة بها،
- إعادة النظر في الهيئات الناظمة للتعليم العالي وتطوير التشريعات اللازمة لذلك،
- بناء نظام معلوماتية شامل للتعليم العالي يوفر معطيات كافية لكافة المعنيين ويسهم في توجيه الطلاب إلى التخصصات المناسبة ويساعد المعنيين بالتعليم العالي في اتخاذ القرارات المناسبة.
- إتاحة المعلومات المتوفرة على شبكة المعلوماتية المحلية والعالمية أمام المعنيين بالتعليم العالي لتدعيم منظومة البحث العلمي والتطوير المعرفي،

ج- تحديث التشريعات :

- تحديث قانون التعليم الخاص وإصدار المراسم التنظيمية المعتمدة تطبيقاً له،
- تحديث قانون الجامعة اللبنانية وإصدار المراسم التنظيمية المعتمدة تطبيقاً له .
- وضع شرعة لحقوق الطلبة في التعليم العالي.
- وضع وإصدار التشريعات الناظمة لحقوق وواجبات العاملين والأساتذة في مؤسسات التعليم العالي الخاص.

د- تعزيز قدرات الجامعة اللبنانية :

- تطوير هيكلية الجامعة اللبنانية وإصدار قانون جديد لها يحقق مرونة وانتظاماً في أدائها.
- تطوير الموارد التعليمية والبحثية وإدارتها وتحديث التشريعات المتعلقة بتقوُّر الأساتذة ونشاطهم الأكاديمي.
- توسيع فرص الالتحاق الجامعي في إطار التوازن بين الوظيفة المعرفية للجامعة ودورها الاقتصادي.
- تحسين البيئة التعليمية وشروط التعلم لجهة تأمين المنشآت والتجهيزات اللازمة وتطوير الاختصاصات في الجامعة.
- زيادة الانفتاح على المجتمع وتدعيم الانخراط في اقتصاد المعرفة.
- وضع آلية لمساءلة الجامعة اللبنانية حول مدى تطابق مهامها وأهدافها مع أدائها ونتائجها.

هـ- ضمان معايير الجودة والنوعية في التعليم العالي :

- تطوير الأنظمة الحالية باتجاه الحرص على تجويد التعليم.
- اعتماد آليات أكاديمية لتنظيم مؤسسات التعليم العالي وضمان جودة التعليم فيها في إطار المعايير العالمية للتعليم العالي.
- إخضاع مؤسسات التعليم العالي للتدقيق من هيئات مستقلة.
- وضع مرجعيات وآليات للتقييم الذاتي والتقييم الخارجي لضمان النوعية في مؤسسات التعليم العالي.
- وضع شروط ومعايير للاعتراف بالشهادات (الاعتماد المؤسسي واعتماد البرامج).

- إنشاء شبكات اتصال أكاديمية وقواعد معلومات مشتركة بين مؤسسات التعليم العالي والإدارات المعنية.

و- تطوير مهام التعليم العالي :

- تعزيز الوظيفة المعرفية والثقافية للتعليم العالي.
- تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاندماج الاجتماعي.
- توفير فرص التعلم المستمر وتطوير قدرات الموارد البشرية.

ز- وضع التعليم العالي في لبنان في مسار اقتصاد المعرفة :

- امتلاك مهارات المعلوماتية في مختلف فروع الدراسة في التعليم العالي.
- تطوير برامج متخصصة لمواكبة المستجدات التقنية وتطوير برامج التعليم مدى الحياة.
- إنشاء مراكز للتطوير التقني في مؤسسات التعليم العالي.
- تعزيز قطاعات التعليم العالي الواعدة مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصال والطاقة والبيئة.
- زيادة فرص الالتحاق بالاختصاصات العلمية والثقافية في التعليم العالي.
- جعل البرامج التعليمية أكثر ملاءمة لمتطلبات سوق العمل.
- انخراط التعليم العالي في تطوير النظم التربوية لتحقيق اكتساب كفايات اقتصاد المعرفة.

ح- تعزيز البحث العلمي :

- اعتبار البحث العلمي مقوما أساسيا في التعليم العالي وإصدار تشريعات لتعزيزه وتنظيمه.
- تشجيع إنشاء مراكز الأبحاث في مؤسسات التعليم العالي وجعل البحث العلمي من واجبات أعضاء هيئات التدريس فيها.
- اعتبار البحث العلمي عاملا رئيسيا في التطوير والتنمية وتشجيع الأبحاث التطبيقية بالاشتراك مع المؤسسات الاقتصادية والإنمائية.

2-1- الإجازات الأساسية الكمية والنوعية (الدروس المستقاة)

1- التأخر الدراسي

إن النسبة العالية للرسوب بين التلامذة في بعض السنوات من مراحل التعليم تؤدي إلى ارتفاع معدل أعمار التلامذة في هذه الصفوف متجاوزا في ذلك المعدل القانوني الرسمي للأعمار في الصفوف.

ويرتفع هذا التأخر من خلال عمر التلامذة في السنة التاسعة الأساسي والسنة الثالثة الثانوي وهي الصفوف المؤدية إلى امتحانات رسمية (الشهادة المتوسطة والثانوية العامة).

تشكل هذه الظاهرة خطرا على مخرجات النظام التربوي وفعاليتها كما وأنها تزيد من كلفة التعليم على الدولة والأهل معا (جدول رقم XII).

لذلك كان لا بد من وضع مخطط لمعالجة هذه الظاهرة، فوضعت الجهات المسؤولة عن التربية في لبنان نظاما للدعم المدرسي،

وفي هذا السياق، وضع المركز التربوي مشروعاً تجريبياً قيد التنفيذ في العام الدراسي 2003-2004، بالتعاون مع دور المعلمين والمعلمات والمنطقة التربوية في محافظة الشمال والمدارس المعنية فيها. فأجريت عملية بحث واستقصاء شملت بعض المدارس في مدينة طرابلس مما سمح بالحصول على المعطيات الكافية عن هذه المدارس والمحيط البيئي.

على ضوء هذه المعطيات فقد تم تبني خطة عمل تهدف إلى:

- تطوير وسائل تربوية معتمدة للمواد الأساسية للتلامذة المقصرين.
 - تحسين كفايات المعلمين في مجالي التربية والمادة التعليمية.
 - ربط الإجراءات المدرسية المتعلقة بالدعم المدرسي بالمدخلات الخارجية من قبل مشرفين اجتماعيين واقتصاديين (الجمعيات، أولياء الأمر، السلطات المحلية،....).
- وستعمم لاحقاً نتائج هذا المشروع على أكبر عدد من المدارس ليشمل في المستقبل القريب جميع المدارس في لبنان.

2- مضمين التربية:

إن الموارد البشرية هي رأس مال لبنان الأعلى، لذلك تأتي التربية على رأس سلم الاهتمامات في لبنان. لذلك، يجب أن تتميز هذه التربية بنوعية عالية، مع مطلع القرن الواحد والعشرين، وقد اسقطت أن العولمة الحواجز والحدود بين الدول. وبات الإنسان يقاس بكفاياته وإنتاجيته وقيمته الأخلاقية والاجتماعية. هذا الواقع المستجد يوجب على المدرسة ومن ثم الجامعة إعداد إنسان منتج كامل النضوج متعلق بوطنه ومنفتح على العالم.

على هذا الأساس انطلق القيمون على التربية في لبنان وقاموا كما أشرنا سابقا بعملية تغيير جذرية للبرامج والمناهج التربوية التي ظلت على حالها مدة ثلاثين عاما كما اتخذوا عددا من التدابير لضمان تحسين نوعية التربية.

3- المناهج الجديدة.

- يلحظ المرسوم التطبيقي للمناهج الجديدة عملية تقييم هذه المناهج وإعادة النظر فيها من أجل أن تواكب التطورات العالمية في مجال التربية، وذلك مرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل. وتطبيقا لذلك، قام المركز التربوي للبحوث والإنماء وتوجيهات من وزارة التربية والتعليم العالي بإطلاق عملية استشارية وطنية والطلب من المؤسسات الرسمية والخاصة التربوية تعبئة استمارات وضعها أخصائيون. بعدها جرت عملية فرز للمعلومات في المركز، دعي على أثرها مسؤولون تربويون ونقابيون ومدبرون وأساتذة إلى ورش عمل لجميع المواد الدراسية جرت خلالها المناقشات وقدمت الاقتراحات والأفكار التي تساهم بعملية التعديل وإعادة النظر في المناهج الجديدة، وذلك من خلال معرفة التأثير الحقيقي للبرامج والمناهج الجديدة في المجتمع اللبناني والمشاكل والثغرات التي اعترضت تطبيقها.
- تم لفت النظر، خلال هذه الورش، إلى أن الفصل المصطنع بين المواد الدراسية المختلفة لا يساهم في تحويل المعارف المكتسبة إلى كفايات فعالة تستثمر تلقائيا في الحياة اليومية، لذلك تم الطلب بأن تفتح المواد بعضها على بعض وأن يجري التشديد والإصرار على الكفايات الأفقية، وكذلك إدخال مفاهيم جديدة مثل التربية الصحية، النظافة، علم الحياة والبيئة والقانون الإنساني الدولي والتربية السكانية والتربية على السلام إلى مناهج المواد التعليمية وبالتالي الكتب المدرسية.
- سوف تؤخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار خلال عملية إعادة النظر الدورية في المناهج والبرامج. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المواد تشكل محور النشاطات اللاصفية وخاصة تلك التي تنفذها النوادي المدرسية.
- تركز المناهج الجديدة على المتعلم وذلك من خلال الدعوة إلى تطبيق الطرق الناشطة في العملية التعليمية. لذلك تم وضع مشروع طموح لتدريب المعلمين في جميع المراحل التعليمية، يسمح بمتابعة المعلم خلال عمله اليومي كما يعطه إمكانية متابعة التدريب خلال تدريسه اليومي وفي مركز للتدريب قريب من المدرسة الذي يدرس فيها.

4- الأبنية المدرسية :

تلعب الأبنية المدرسية دورا مهما في نوعية التربية ، لذلك يجب أن تتوفر فيها التجهيزات الضرورية وان تقدم إطارا مريحا لعملية التعلم والتعليم. من جهة أخرى، أدخلت المناهج الجديدة مواد تعليمية جديدة كالفنون الجميلة والمعلوماتية والتكنولوجية وتتطلب هذه المواد تجهيزات جديدة تضاف إلى التجهيزات العادية للمدرسة. من اجل ذلك، تم إعداد دراسة في نطاق مشروع مشترك بين مكتب الأونسكو في بيروت ووزارة التربية والتعليم العالي لتحديد معايير هندسية تنمashi ومتطلبات المناهج الجديدة. وتنفيذا لهذه الدراسة ، تم إعداد عدة نماذج لمدارس تأخذ بعين الاعتبار عدد الصفوف ونوعية البيئة (مدنية أو ريفية)...

كما نشرت البرامج العائدة لهذه الدراسة بموجب القانون 2002/9091 وستخضع عملية إنشاء الأبنية المدرسية إلى الشروط والمعايير الواردة في هذا القانون.

5- المشاكل والتحديات:

القول أن المدرسة تمر في أيامنا هذه بأزمة حقيقية في معظم بلدان العالم، ليس بجديد. فالعالم يتساءل حول أهداف التربية ودورها في عملية بناء المواطن وفي مدى تكيفها مع الأنماط الجديدة للإنتاج.

إن السؤال عن دور التربية هذا ليس بجديد، فلقد طرح دائما وبشكل منتال في التاريخ الحديث، وذلك عند بروز أي تغيير في أنماط التفكير والتطبيق. ولكن الجديد في هذا الموضوع، مع بداية القرن الحادي والعشرين هو انه لم يعد ، كما في الماضي، يطرح مسألة وسائل نقل للمعرفة وحسب، بل أصبح السؤال في يومنا هذا، ان نعرف إذا ما كان باستطاعة المدرسة التي لم تعد المصدر الوحيد للمعلومات، أن تحدد من جهة، دورها وأهدافها لكي تواكب التغييرات المستجدة في المجتمع وتطور الاتصالات من جهة أخرى، وكيف يستطيع النظام التربوي أن يواجه تحديات التحديث ومعالجة الصعوبات العائدة إلى ضرورات تعليم الجميع. للخروج من هذه الأزمة، يجب على المدرسة أن تعود من جديد مركزا حقيقيا لتكوين الذات وأن تهدم الجدران التي تفصلها عن الحياة لتصبح أكثر ملاءمة لمتطلبات المجتمع الحديث.

6- المدرسة مركز لتكوين الذات:

من الشائع تقليديا أن المدرسة هي مركز لنقل المعرفة. إلا أننا في وقتنا الحاضر، نستطيع أن نحصل على المعرفة والمعلومات من عدة مصادر أخرى. لذلك يجب أن تتحول المدرسة إلى مركز يتعلم فيه التلميذ كيفية التفكير والبحث والتحليل والمقارنة والربط بين الأفكار وطرح المسائل وحلها. فلم يعد يكفي ان نخرن معلومات جاهزة، بل يجب تحويل هذه المعلومات إلى "عدة عمل" "Outil d'action" تستثمر وتستهمل في الحياة وخارج المواقف الصفية. وذلك يتطلب تغييرا في نظام التقييم والامتحانات فتتحول عملية التقييم إلى تقييم للكفايات المكتسبة، من تحليل إلى توليف، إلى حل للمسائل المطروحة.

7- فتح المدرسة على الحياة.

يتطلب هذا التوجه إزالة الجدار المصطنع الذي يفصل المدرسة عن الحياة الخارجية وانفتاح المدرسة على مشكلات المجتمع الحقيقية، كما على البيئة والتطور الحاصل في مجال التكنولوجيا، فيشعر التلميذ عندئذ بان المدرسة لم تعد سجنًا يعزله ويقمعه ويضجره بل أصبحت مركزا يتابع فيه حياته اليومية ويبقى على اتصال فاعل مع محيطه. لذلك على المدرسة أن تنمي عند التلميذ القدرة على التفكير الصحيح بالبيئة التي ينمو فيها والذي لا يتسنى له النظر إليها على الأرجح بموضوعية.

2- التربية النوعية للجميع: الاتجاهات والأولويات والتحديات

1-2 التربية النوعية والدور الأساسي للمعلمين.

على المدرسة أن تتغير للحصول من جديد على شرعية جديدة. صحيح أن تأقلم المحتوى والأسلوب هو من الأولويات لكنه بالتأكيد غير كاف إذا لم يأخذ في الاعتبار العنصر البشري الذي يبقى العنصر الأساسي والضروري للقيام بأي عمل. لذلك وجب الاهتمام بهذا العنصر بطرق عديدة أهمها:

- الحرص على عدم اعتبار المعلم مجرد منفذ، بل علينا مشاركته بالمناقشات ليصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التغيير المطلوب.

- إعطاء المعلم إمكانية التطور العلمي بتأمين متابعته التحصيل خلال سنوات خدمته وضمن دوام عمله وذلك من دون إضافة أعباء إضافية عليه.

وانطلاقاً من هذه المعطيات والمسلمات، اتخذت وزارة التربية والتعليم العالي بعض القرارات نذكر منها اثنين:

1. الأول تتعلق بتوسيع صلاحيات مدير المؤسسة.
2. الثاني يتعلق بإنشاء جهاز تدريب مستمر للمعلم المربي .

أ- مدراء المدارس :

انطلاقاً من وعيها للدور الأساسي لمدير المدرسة على الصعيد الإداري والأكاديمية والتربوية، أطلقت الفعاليات التربوية مشروعاً نموذجياً بهدف تثمين مهنة مدير المدرسة، ويتضمن هذا المشروع:

- تأمين التدريب المحدد والمركز على الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة المدرسة وعلى كفايات التواصل والتنشيط.
 - إعطاء مدير المدرسة حرية أوسع لإدارة مؤسسته خاصة على الصعيد المالي.
 - السماح له بالتعاقد مباشرة مع المعلمين .
 - جعل مدرسته مركزاً مميزاً وذلك بتحفيز الأساتذة والتلاميذ والأهل والسلطات المحلية حول المشروع السنوي للمؤسسة.
- في ضوء تطبيق هذا المشروع النموذجي في بعض المدارس وتقييمه، يمكن تعميم هذه التجربة.

ب- جهاز التدريب المستمر للمعلم:

تم إنشاء هذا الجهاز لسببين:

- أحدهما فوري وظرفي لأنه يهدف إلى جعل الأساتذة يتكيفون مع أهداف ووسائل البرامج الجديدة.
- والآخر يهدف إلى وضع هيكلية تمكن الأساتذة من متابعة تحصيلهم دون أن يؤثر ذلك على عملهم.

تتوزع الجهاز على ست مراكز موزعة على ست دور للمعلمين في مراكز المحافظات . يدير هذه المراكز معد كفوء، يساعده في هذا العمل عدد من المدربين لمختلف المواد، وموثق وتقني مكلفين بصيانة التجهيزات الخاصة بالمعلوماتية والاتصالات. كما يشرف على هذا الجهاز لجنة فنية للإعداد والتدريب تضم ممثلين عن المديرية العامة للتربية والمركز التربوي للبحوث والإنماء والمفتشية العامة التربوية وبعض المعلمين. وتضع هذه اللجنة كل سنة، جدول أعمال وطني للإعداد والتدريب.

وانطلاقاً من هذا الجدول، يضع كل مركز جدول أعمال خاص بالمنطقة الواقعة في حدود إشرافه وذلك بالتشاور مع السلطات التربوية في هذه المنطقة كما مع السلطات المحلية وممثلي المؤسسات التربوية في المنطقة.

في ضوء ذلك، يتم إعداد برنامج عمل لكل مركز توافق عليه اللجنة الفنية. تستقبل هذه المراكز المعلمين المتدربين ستة أيام في الأسبوع، وهي كاملة التجهيز بالوسائل المكتبية وشبكة اتصالات فيما بينها.

ويأمل المركز التربوي من هذا المشروع أن يؤمن لمعلمي القطاع العام إعداداً جيداً.

2-2- التربية والمساواة بين الجنسين:

ان المساواة بين الجنسين في لبنان امر واقع ، ولو شابته في بعض الأحيان فروقات مردها في غالب الأحيان الى اسباب مادية او عادات عائلية خاصة ترتبط بثقافة الأهل ومستواهم العلمي. كما ان المناهج التعليمية المطبقة حاليا في لبنان تتوجه في موضوعاتها الى المتعلم بمعزل عن الفروقات الجنسية،هادفة الى بناء شخصية الانسان بمختلف ابعادها:

- **الفكرية والإنسانية** ، بما هي إيمان والتزام بالقيم والمبادئ الإنسانية التي تحترم الإنسان وتقيم مكانة للعقل وتحض على العلم والعمل والأخلاق.

- **الوطنية** ، القائمة على احترام الحريات العامة وفي طبيعتها حرية الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل .

- **الاجتماعية** ، التي تجد في سيادة القانون على المواطنين جميعا وسيلة لتحقيق العدالة والمساواة بينهم ؛ وفي احترام الحريات الفردية والجماعية التي كفلها الدستور اللبناني ونصت عليها شرعة حقوق الإنسان ضرورة حيوية لبقاء لبنان. دون إغفال واجب المواطنين كافة في المشاركة في العملية التربوية من خلال كافة المؤسسات لأن في ذلك تحقيقا للمصلحة العامة، وحق المواطنين بمختلف أعمارهم وشرائعهم الاجتماعية والمهنية في التعليم.

كما تمت ترجمة هذه التوجهات على مستويات عدة من خلال :

أ- الأهداف العامة للمناهج :

ترجمت الأهداف التربوية العامة للمناهج الغايات العامة الواردة أعلاه فأكدت على ضرورة أن تراعي المناهج في تكوينها القدرة على تحقيق الذات وتحمل المسؤولية والالتزام الأخلاقي والتعامل مع الآخرين بروح المواطنة المسؤولة والمشاركة الإنسانية من خلال مختلف الميادين الذهنية – المعرفية، العاطفية – الوجدانية والحركية السلوكية، وتعزيزها من خلال ممارسة النشاطات الثقافية والاجتماعية والفنية والرياضية وتنميتها بما يتناسب مع إمكانيات الفرد ورغباته، كما تتعزز في دمج التربية المدنية بما فيها الأخلاقية، والبيئية بما فيها السكانية والعمرانية، والصحية بما فيها الأسرية في المقررات الدراسية التي تتلاءم مع طبيعتها في مختلف مراحل التعليم.

ب- المواد التعليمية :

التأكيد في جميع مواد المنهاج والمعارف والأنشطة المتعلقة بها على تربية الروح النقدي عند المتعلم، وتدريبه على طرق البحث العلمي، منفردا أو ضمن فريق عمل، إضافة إلى تعزيز النزعة الإنسانية والالتزام الأخلاقي لديه.

ج - التوجيهات المعطاة لمؤلفي الكتب المدرسية :

لكي تتحقق مضامين المناهج التعليمية وأهدافها وغاياتها وتترجم بأمانة وفعالية ما تضمنته من معارف ومهارات ومواقف وقيم من خلال كتب مدرسية ووسائل وأنشطة ضرورية

لتدعيم عملية التعليم، تم تحديد بعض التوجيهات لمؤلفي الكتب المدرسية، وذلك بهدف ضبط عملية التأليف لتأتي مراعية للمبادئ والأسس المحددة في الأهداف العامة للمناهج ومبادئها وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين. وقد تضمن دفتر الشروط الخاص بتأليف الكتاب المدرسي من جملة ما تضمنه:

- عدم التمييز بين الجنسين، وتقديم الذكور والإناث قبل كل شيء ككائنات بشرية، كأناس، قبل أن يقال أنهم من جنس مختلف، مع الانتباه إلى كل الجوامع المشتركة فيما بينهم. وألا يظهر أي من الجنسين أنه أعلى أو أدنى من الآخر.
- تحاشي مختلف أنواع القوالب أو الكليشوهات الثقافية تجنباً للوقوع في أي شكل من أشكال التمييز أو التفرقة.
- اظهار مشاعر التعاطف والتقدير ذاته نحو النساء المتزوجات اللواتي يعملن واللواتي لا يعملن خارج المنزل. لأن للمرأة دورها الفاعل إلى جانب الرجل في تكوين الأسرة الصالحة وبناء المجتمع. ويجب بالتالي تعزيز الفكرة القائلة بأهمية عمل المرأة ومشاركتها الرجل في توفير الحياة اللائقة للعائلة.
- الحرص على المساواة بين البنات والصبيان في حق اختيار الألعاب ومواد الدراسة. وعليه، يتم تشجيع البنات على الاهتمام بالرياضيات وعلم الميكانيك والرياضة بمختلف أنواعها، كما لا ينبغي أن يخجل الصبيان أبداً من الاهتمام بالفنون والآداب وأعمال المنزل واقتصادياته والعناية بالأطفال.
- إظهار أن لدى المرأة القدرات والطموحات ذاتها التي لدى الرجل. فالصفات التي تقدر عادة لدى الذكور كالجرأة وروح المبادرة والحاجة إلى إثبات الذات ينبغي أن تقدر أيضاً لدى الإناث. كذلك، من المفروض أن تقدر لدى الصبي صفات اللطف والوداعة والشفقة ورقة الإحساس.
- تصوير النساء والفتيات، على غرار الرجال والصبيان، بأنهن نشيطات، شجاعات، عازمات، مثابرات، جديات ومكلمات بالنجاح. ففي وسعهن أن يكن منطقيات، عازمات وقادرات على حل أي مشكلة ومعالجة الأمور بالمنطق، والقدرة على النجاح.
- إستعمال "هو" و "هي" بصورة تناوبية. كأن يقال "هي وزوجها" بقدر ما يقال "هو وزوجته"، أو "نساء ورجال".
- عند الإشارة إلى مظاهر الحياة اليومية، يمكن اختيار أمثلة حيادية (لا مذكر ولا مؤنث)، مثل: "عند تنظيف الأسنان بالفرشاة، كل صباح"، بدلا من "أثناء الحلاقة".

3- التربية والكفايات للحياة والتنمية المستدامة:

ان بناء أي استراتيجية للتربية والتعليم ينطلق من تشخيص واقع الحال اليوم، بناء على معايير مثلى مستقاة من المقاييس العالمية، بعد أن أصبح التنافس على الصعيدين الإقليمي والدولي قاعدة المشاركة في العولمة.

فمن وجهة نظر خارجية لطالما اعتبر التعليم في لبنان جيدا. وكان في أساس هذا الاعتبار حجج عدة منها: انتشار التعلم، أو كثرة المتعلمين، والتعدد اللغوي لدى المتعلمين (ثنائية أو ثلاثية)، ووجود مؤسسات تربوية مرموقة، ابتداء من رياض الأطفال وانتهاء بالجامعات، مروراً بعدد من المدارس الثانوية.

ماذا بقي من هذه الصورة الخارجية وما هي قضايا التعليم اليوم وما هي التوجهات؟

3-1- مساهمة التعليم في التطوير القطاعي:

يواجه لبنان اليوم مشكلات جديّة في موضوع التنمية ناجمة عن التغيرات التي يشهدها العالم مع العولمة والثورة التكنولوجية، وعمّا يرثه النظام التعليمي، معد القوى البشرية، من تقاليد تعود إلى عقود مضت، وعن عمّا تركته الحرب من آثار على بنى التعليم التحتية والفوقية وبنى مؤسسات العمل على السواء. وتعتبر مساهمة التعليم في تلبية حاجات سوق العمل وفي التطوير القطاعي، أي في التنمية عموماً، عنصراً حاسماً في الاتجاهات التي تأخذها هذه التنمية، بسبب الرأسمال البشري الذي يعده التعليم.

□ التحديات العامة

شهد العقدان الأخيران تحولات جذرية على المستوى العالمي، أحدثتها الثورة التكنولوجية واتجاهات النشاط الاقتصادي عبر العالم، في ما اصطلح على تسميته بالعولمة. وبرز سمات النظام الجديد ثلاث: التكنولوجيا، وحدة المساحة العالمية ومقاييسها، تدفق القوى العاملة.

فقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال في صلب كل نشاط اقتصادي، يحدث استخدامها فارقاً هائلاً في أساليب العمل والإنتاجية والفعالية والكلفة والترويج والاستهلاك والمردود. والمغزى الأساسي لهذا التطور هو أن إنتاج المعرفة والحصول عليها واستخدامها بنجاح، أصبحت عوامل حاسمة في التفوق والامتياز والمنافسة. والمعرفة هي إما مادة مخزنة تنتجها مراكز الأبحاث، المرتبطة جزئياً أو كلياً بالأنظمة التعليمية، أو تتجسد في القوى البشرية التي تحملها بصورة شهادات عليا وتخصصات ونماذج عمل وسلوك. وهذا يعني حدوث توسع في مفهوم التعليم يشمل على التدريب والتعليم غير النظامي والتعليم المستمر.

□ التطوير القطاعي:

إن حاجات المؤسسات الاقتصادية للتطوير متعددة، أهمها رأس المال والتطورات التكنولوجية والقوى البشرية. وترتبط بعوامل عدة منها، مساهمات التعليم العالي المحلي عن طريق الأبحاث وتخريج النخب من الفنيين والإداريين والاقتصاديين. أما المساهمة البحثية فقد توقفت عندها سابقاً (قضية جودة التعليم في التعليم العالي). ونضيف الآن أن الأبحاث ونتائجها هي سوق عالمية، يصعب كثيراً على الأنظمة التعليمية والبحثية المحلية منافستها. لكن هناك مناطق تتوقف عند حدودها الأعمال العالمية، وهي المناطق "الاجتماعية" والمحرومة. ففي هذه القطاعات تحتاج المؤسسات إلى تطوير ليس لجهة ابتكار تكنولوجيات، بل لجهة قياس فعالية التكنولوجيات المستوردة.

□ هيكلية الإعداد والتدريب:

تتميز هيكلية التعليم في لبنان بأنها تقوم على ثلاثة أمور نظام السكك. نقصد بنظام السكك أموراً ثلاثة:

□ الأول يتمثل في اعتماد المسارات والخطوط المنفصلة في تنظيم كل من التعليم المهني/التقني والتعليم العالي. انطلاقاً من "محطة" ما (نهاية التعليم المتوسط، أو الثانوي) على الطالب أن يختار اختصاصاً، ويتقدم فيه إلى نهايته من دون أن تكون هناك فرصة للانتقال وإعادة تصويب المسار تبعاً لتقديره حول صلاحية ما اختاره. ربما كان هذا النظام مناسباً في مرحلة سابقة، لكن التغيرات التي تشهدها سوق العمل، المحلية والعالمية، تجعل هذا النظام غير صالح لسببين: الأول التغيرات التي تحدث لدى الطالب

(معارفه واتجاهاته)، والثانية التقلبات التي تشهدها المهن. والسؤال هنا هو الآتي: كيف يمكن إعادة تنظيم الدراسات الثانوية والجامعية بصورة تسمح:

- بوجود معايير مشتركة بينها.
- بتزويد الطالب، في أي "اختصاص" بقدرات عامة (حاسوب، لغات، تصميم ومعالجة، إدارة، الخ) تسمح له لاحقاً بالتكيف بسرعة مع التغيرات، وتخفف على مؤسسات الاستخدام المسائل الناجمة عن "جمود" القوى العاملة فيها وصعوبة التحديث إلا بكلفة عالية، اجتماعية (استبدال العاملين) ومالية (كلفة خريجين جدد)
- بانتقال الطالب أو عبوره من اختصاص إلى آخر.
- بتزويد الطالب بأكثر من اختصاص (رئيسي وثانوي).

□ الأمر الثاني لنظام السكك يتمثل في انقسام سوق العمل/النظام التعليمي إلى أنظمة فرعية منفصلة. فقد تبين مثلاً ان هناك دوائر شبه مغلقة بين نوع المؤسسة التعليمية الجامعية وسوق العمل الممكن/ وان كان الاختصاص هو نفسه. أي ان الذي يرتاد الجامعة اللبنانية-اختصاص تربية لن يجد عملاً إلا في مدارس غير تلك التي يلتحق بها خريجو الجامعة اليسوعية، وتلك التي يلتحق بها خريجو الجامعة الأميركية، وهذا ينطبق على معظم الاختصاصات، ما يجعل التنافس غير مطروح، إلا داخل كل سكة على حدة.

□ الأمر الثالث أن التنظيم الداخلي للمناهج لا يسمح بالتحرك أو باعتماد الخيارات الملائمة لقدرات المتعلمين واتجاهاتهم. وهذا يحصل في التعليم العام (المتوسط والثانوي) كما في التعليم المهني والتعليم العالي. فهناك عموماً سلسلة من المواد المقررة التي يجب على الطالب ان يتابعها جميعها وينجح فيها.

الظاهرة الثانية في موضوع هيكلية الإعداد والتدريب، تتمثل في المفهوم التقليدي للتعليم في اعتبار الإعداد والتدريب شأنًا مدرسيًا فقط، والمدرسة شأنًا منهجيًا أو صفيًا فقط، والمنهج شأنًا يقرر مرة واحدة من قبل السلطات العليا لا يمكن تعديله إلا بعد ربح من الزمن. أما الظاهرة الثالثة فنتمثل في الفصل بين التعليم المهني والتعليم الثانوي العام، وفي الفصل القائم بين نظام التعليم المهني ونظام التعليم العالي. وهذا ما يؤدي إلى إلغاء فرص الحركة بين هذين النظامين من جهة، وإلى إحداث نوع من المرتبة بينها من جهة ثانية: الجامعات والكليات أنبل من التعليم المهني. وبالمثل يحصل قطع بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي، وبين التعليم المفضي إلى شهادة والتعليم المفضي إلى استدرارك الإعداد وإلى المتابعة والتطوير المهني، في غياب نظام شامل للتعليم المستمر. فهل ستحل الهيكلية الجديدة للتعليم المهني والتقني مشكلة الفصل هذه؟

الظاهرة الرابعة تتمثل في ضعف أنظمة التوجيه. يقوم التوجيه المهني في جزء منه على تقديم المعرفة حول عالم المهن، وفي جزء آخر على مساعدة الطالب على التعرف إلى قدراته واتجاهاته. ومع غياب هذين الأمرين يتعرض الكثير من الطلاب للتخبط في خياراتهم ولاتخاذ قرارات يندمون عليها ساعة لا ينفع الندم، حيث لا يمكن التغيير بسبب نظام السكك. فهذه القرارات تؤخذ على قاعدة التسرع ولملمة الاقتراحات من هنا وهناك، وعلى قاعدة عدم المعرفة الكافية بالبرامج المتاحة واتجاهات السوق. إن أنظمة التوجيه مفتقدة في التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية، كما في أغلبية المؤسسات التعليمية الخاصة، العامة والمهنية والتقنية والعالية.

3-2- هيكلية العلاقة بين التعليم وسوق العمل:

تتعلق الظاهرة الأولى في العلاقة بين التعليم وسوق العمل برجحان القنوات الشخصية في الاستخدام. فقد بينت دراسات عدة ان واحدا من شروط الاستخدام في لبنان هو المعرفة الشخصية أو ما يسمى ب "الواسطة" وان أهمية هذا الشرط تزيد مع تناقص أهمية شرط الاختصاص ومع الطلب على الوظائف الإدارية والمكتبية والقيادية ومع صغر حجم المؤسسة. ومن المعلوم أن 70% من مؤسسات قطاع الصناعة مثلا تستخدم 5 عمال وما دون و 18% منها بين 5 و 8 عمال. لذلك تقوى القنوات "الخاصة" في التوظيف وتضعف "القنوات العامة" أو المؤسسية. صحيح ان بعض المؤسسات الكبرى يجري مباريات ومقابلات. لكن السؤال المطروح إلى أي حد يلجأ المستخدمون إلى المباريات والإعلانات العامة حول الوظائف المطلوبة؟ والى أي حد تقوم بين مؤسسات العمل والمؤسسات التعليمية علاقات منتظمة تشمل تعرف الطلبة إلى حاجات السوق (لوحات الإعلانات) والى أصحاب المؤسسات (من خلال الزيارات المنظمة التي يمكن ان يقوم بها الطلاب لمؤسسات الاستخدام، والتي يقوم بها أرباب العمل للمؤسسات التعليمية)؟ وما هي المؤسسات التربوية التي تقدم لأرباب العمل المعلومات عن كفاءات طلابها أو يطلب منها أرباب العمل هذه المعلومات؟ وما دور المؤسسة الوطنية للاستخدام؟ الخ.

أما الظاهرة الثانية فتتعلق بضعف مشاركة مؤسسات العمل في تصميم برامج الإعداد والتدريب المهني وتنفيذها، في التعليم المهني أو في التعليم العالي. الاستثناء الوحيد هو اعتماد النظام المزدوج Dual System في بعض مؤسسات التعليم المهني وفي عدد من الاختصاصات. ان التغيير الذي يشهده عالم العمل يجعل من الصعب على المؤسسات التعليمية الوفاء بمتطلبات الإعداد والتدريب، والمساهمة المشتركة في وضع خطوطها العامة، كما المشاركة في القيام بأعباء التدريب. والنزعة الأقوى اليوم هي إبقاء التدريب على كاهل مؤسسات العمل أو إقامة مؤسسات تدريبية بإشراف وتمويل مشترك، تساهم في ذلك مؤسسات الإعداد، مؤسسات العمل، والتجمعات المهنية. هذه الوسيلة هي الوحيدة لكي تكون برامج الإعداد والتدريب على درجة من المرونة والملاءمة بحيث تسمح بعرض قوى عاملة مطلوبة فعلا في السوق، من حيث العدد والكفايات التي تتمتع بها.

أ- الأطر الموجهة لتلبية حاجات سوق العمل من منظور التنمية:

يشمل هذا الأمر الجانبين التشريعي والمعرفي. في الجانب التشريعي عدم توفير القوانين والأنظمة أحيانا أو عدم تطبيقها. ينطبق ذلك على شروط الاستخدام، الاستخدام عامة أو استخدام العمالة الأجنبية أو عمالة الأطفال، وينطبق على الشروط التي ترعى الترخيص للمؤسسات التعليمية واختصاصاتها استنادا إلى معايير معينة تأخذ في الاعتبار اتجاهات السوق. وهذه الفجوات تعيق ضبط العلاقة بين التعليم وسوق العمل وتطويرها.

أما في الجانب المعرفي فيلاحظ افتقاد حاد في المعرفة المتعلقة بالتعليم وسوق العمل، إذ يوفر التعليم المهني والتقني بمستوياته المختلفة، من الكفاءة المهنية صعودا حتى الإجازة الفنية، عددا كبيرا من التخصصات (90) ويوفر التعليم العالي مثل هذا العدد. والسؤال المطروح هو: هل هذه البرامج (اختصاصات/شهادات) هي المطلوبة؟ أو هل تتلاءم مع حاجات السوق والتنمية؟ نعتقد ان هذا السؤال هو من أصعب الأسئلة على الإطلاق، وتزيد صعوبته إذا ما سألنا عن أحجام الخريجين من كل برنامج ومدى ملاءمتها لحاجات السوق، لان عدم الملاءمة يعني الفائض-البطالة، أو النقص. ووجه الصعوبة يعود إلى ديناميكية العرض والطلب غير المستقرة. فاختصاص ما قد يكون مطلوبا بقوة في زمن (1). وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأجور فيه. فيحصل

خلال الزمن (2) تدفق طلابي نحوه مما يسبب إشباعا في الزمن (3) وفائضا في الزمن (4) فانخفاضا في الأجور وبطالة وهجرة. وبالتالي فان الملاءمة تتعلق بزمن محدد. وبما ان مؤسسات العمل تتطور أيضا كما تتطور حاجاتها، وبما ان العرض يخلق بدوره حاجات، فمن يقرر بالتالي أن برنامجا ما غير ملائم من حيث وجوده وعدد خريجيه؟ وما تاريخ صلاحية أي حكم؟ ناهيك طبعا عن ان السوق ليست وحدها هي المرجع الوحيد للحكم على هذا الموضوع، فالأفراد لديهم اتجاهاتهم واهتماماتهم والمجتمع لديه حاجات أخرى غير تلك التي تقرضها السوق.

المهم في هذا الموضوع هو توافر المعرفة حوله ونشرها. وهذه المعرفة مفتقدة في لبنان. إن إنتاج المعلومات بصورة دورية حول التدفق من التعليم نحو السوق، بحسب البرامج والمؤسسات، وبحسب النتائج (عمل، بطالة، أجور)، يؤمن للمستخدمين والطلبة معرفة تسمح لكل طرف بأن يعيد تصويب خياراته، بحيث تتأمن الملاءمة عن طريق الاختيار الحر لكلا الطرفين.

ب- التوجهات:

- التأكيد على أن استراتيجية مساهمة التعليم في التنمية يصعب أن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت جزءا من استراتيجيات متكاملة تتعلق بالقوى العاملة والتطوير القطاعي وتوفر للبنان ميزة تفاضلية وتستند إلى تراثه وقدراته، وبالتالي لا بد من وجود خيارات واضحة حول ميزات القوى البشرية وقطاعات الإنتاج في لبنان بالمقارنة مع غيره من البلدان، إقليميا ودوليا، بما يسمح له بالتخصص ومجاراة المقاييس العالمية والقدرة على المنافسة. من هذا القبيل يمكن العمل على تعزيز الرأسمال اللغوي والتعددية اللغوية، وتطوير القدرات والكفايات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- توطين المعارف وتطويرها ونشرها عن طريق مراكز الأبحاث والمؤسسات التعليمية والقوى البشرية الكفية والمتعددة القدرات كونها تشكل عنصرا حاسما في التنمية. فالتنمية لا تحدث عن طريق تعليم جيد للقلّة، ولا عن طريق تحويلات المهاجرين. ويحتاج توطين المعرفة إلى وضع سياسات بحثية على المستوى الوطني، وحث المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث الحكومية والخاصة للتعاون على تنفيذها. وهذا يشمل بلورة توجهات حول الحقوق الواجب الاهتمام بها، وتلك التي يجب أن تعطى الأولوية، وبلورة أساليب لتوفير الموارد الكافية، ووضع أنظمة للتعاون، وللحقوق ولأخلاق البحث، الخ. مع الاهتمام بالقطاعات التي تقل فيها الأبحاث الداخلية وتزيد فيها الأبحاث الخارجية، كما عروض التمويل والمنح البحثية والهيئات والمساعدة التقنية من المنظمات الدولية. ومن أبرز هذه القطاعات: التربية، الصحة، العمل، الشؤون الاجتماعية، والزراعة.

- اعتماد الأطر التي تعزز الاحتكام إلى الشروط والمواصفات والمعايير. وهذا يشمل:

- إنتاج وتطوير المواصفات الفنية والتصنيف المعياري للمهن واختبارات الأهلية،
- إصدار التصنيفات المهنية والأدلة ونشر الثقافة المهنية (الحقوق والواجبات والأنظمة المعمول بها)،

- مشاركة التجمعات المهنية المحلية، وإفساح المجال أمام الهيئات المتخصصة في إجراء الفحوص وعمليات التقييم بناء على المقاييس الدولية،
- تطوير القوانين المتعلقة بالعمالة وشروط العمل، وإعطاء التراخيص للمؤسسات التعليمية، وسن الإلزام، وسن العمل، وعمالة الأطفال وعمل النساء، وتطبيقها.

- **توفير قاعدة معلومات حول التعليم وسوق العمل، تسمح للمعنيين (الطلاب، مؤسسات الإعداد والتدريب، مؤسسات الاستخدام) بتصويب خياراتهم المهنية.** وهذا يشمل إصدار إحصاءات دورية حول توزيع المتخرجين بحسب الاختصاص، والمهن التي التحقوا بها، والأجور، وغيرها من الشروط التي يعملون فيها، أو نتناول فرص العمل المطلوبة والمعروضة، والأجور المعروضة، وشروط التوظيف فيها... الخ. ولا بد لتوفير قاعدة المعلومات هذه من تعاون المؤسسات على أنواعها، ومن ان يكون الوصول اليها متاحا للجميع، لاسيما عبر الشبكات الإلكترونية، كما يشمل إقامة معارض مهنية وإصدار منشورات تعرف بالبرامج والمناهج.

- **التعاون بين مؤسسات التعليم والاستخدام في تصميم برامج الإعداد والتدريب، وفي تطبيقها:** يتمثل هذا التعاون في حده الأدنى في الزيارات المتبادلة التي يقوم بها أرباب العمل إلى المؤسسات التعليمية، أو الطلاب وأساتذتهم إلى مؤسسات العمل. ويتوسع عن طريق التصميم المشترك لبرامج الإعداد والتدريب، وفي تقاسم تطبيقها والمساهمة في تقييمها دوريا. هذا التعاون يعطي مؤسسات الإعداد مرونة، ويجعل خريجها أكثر توافقا في مهاراتهم المتطورة مع حاجات سوق العمل.

- **إطلاق برامج تدريبية واسعة النطاق:** إن القوى البشرية التي تعلمت أو تدربت قبل الحرب تجاوز الزمن كفاءتها، والقوى التي تعلمت وتدربت خلال الحرب وبعدها، عانى إعدادها من مشكلات النوعية، علما أنه لا بد لمؤسسات العمل أن ترفع سقف شروطها إذا دخلت في منافسات عالمية وإقليمية. وهذا كله يفرض إطلاق برامج للتدريب واسعة النطاق، أي تشمل جميع القطاعات، وجميع الفئات المهنية، ويشارك في إعدادها وتنفيذها وتمويلها القطاعان الحكومي والخاص، وتدعى إلى المساهمة فيها المنظمات الدولية.

- **إعادة النظر في مفهوم منهج الإعداد واختصاصاته في المرحلتين الثانوية والعالية، بصورة تتأمن فيها للنظام التعليمي ضرورات الثبات والمرونة في الوقت نفسه، وذلك عن طريق:**

- توفير التوازن بين القدرات العامة والتخصص الدقيق، بما يؤمن للمتخرجين فرص التكيف مع التغيرات الحاصلة في عالم المهنة.
- توفير نواة إلزامية ومحيط اختياري من المواد أو المقررات التعليمية، بما يسمح بالاستجابة للاتجاهات الدراسية لدى الطلاب، التي تأخذ بدورها بالاعتبار إمكاناتهم الذاتية والمثيرات المهنية في المجتمع،

□ توفير فرص الحركية الأكاديمية بين الجامعات والكليات والاختصاصات.

- إجراء إصلاحات في النظام التعليمي من زاوية الملاءمة لحاجات التنمية وتطوير نظام للإرشاد والتوجيه، أي أن التوجهات المقترحة سابقا ولاحقا يجب أن تدرج أيضا في سياق تحقيق أهداف التنمية. يضاف إلى ذلك:

- جعل فرص التعليم والتدريب متاحة مدى الحياة بناء على مقاييس تربوية مهنية متفق عليها،
- اشتمال مناهج التعليم العالي على مقررات ذات علاقة بالتنمية عموما وبالتنمية المحلية خصوصا،
- وضع نظام للإرشاد والتوجيه المهني متكامل العناصر منذ الحلقة الثالثة في التعليم الأساسي وصولا إلى الجامعة ضمنا.

3- المصادر والمراجع:

- خطة النهوض التربوي- المركز التربوي للبحوث والإنماء - 1994
- الهيكلية الجديدة للتعليم العام - المركز التربوي للبحوث والإنماء - 1995
- المرسوم رقم 97/10227 تاريخ 8 أيار 1997.
- واقع المدرسة الرسمية والإدارة التربوية - المركز التربوي للبحوث والإنماء - 1998
- التمايز النوعي بين الجنسين /الجزء 5/ وزارة الشؤون الاجتماعية /لبنان/ 2000
- برنامج الاستراتيجيات السكانية والتنموية / الجزء6/ وزارة الشؤون الاجتماعية لبنان/2000
- مشروع خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع-2004-2015- وزارة التربية والتعليم العالي.
- تطور التربية /التقرير الوطني للجمهورية اللبنانية/ المركز التربوي للبحوث والإنماء- شباط 2001
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الوطن العربي في عالم متغير، التعليم المهني وحاجات التنمية.
- الإحصائيات الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء (2001-2002)/ (2003-2002)
- TIMSS 2003
- التربية الشمولية/ المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- التربية على حل النزاعات / المركز التربوي للبحوث والإنماء.
- التشخيص المناطقي لأوضاع المدارس الرسمية والترقيات 2003-2002 /المركز التربوي للبحوث والإنماء.

1 مقرر لودج

ةيئادتب الال ق ل ح ر م ل ا ي ف س ن ج ل ا و ف ص ل ا ب س ح م ا خ ل ا ق ا ح ت ل ا ل ا ت ا ل د ع م

2002-2003

فصل ا	فصل ا ي ف ذيم التل ا عوم جم			فصل ل ر ق م ل ا ر م ع ل ا ب ذيم التل ا			ي زاوم ل ا ر م ع ل ا ب ن ا ك س ل ا			م ا خ ل ا ق ا ح ت ل ا ل ا ل د ع م		
	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم
ي س ا س ا ل و ا	38177	35861	74038	30604	29200	59804	32809	29317	62127	116.4	122.3	119.2
ي س ا س ا ي ن ا ث	37723	34576	72299	28911	27798	56709	33426	30251	63677	112.9	114.3	113.5
ي س ا س ا ث ل ا ث	37069	34010	71079	26676	26100	52776	34516	31635	66151	107.4	107.5	107.4
ي س ا س ا ع ب ا ر	44254	38631	82885	24302	24216	48518	35944	33321	69265	123.1	115.9	119.7
ي س ا س ا س م ا خ	39114	37269	76383	20685	21561	42246	37736	35370	73106	103.7	105.4	104.5
س د ا س	36481	36146	72627	18404	19670	38074	39919	37840	77759	91.4	95.5	93.4
عوم جم ل ا	232818	216493	449311	149582	148545	298127	214350	197735	412085	108.6	109.5	109

2 مقرر لودج

م ي ل ع ت ل ا ت ا ع ا ط ق ب س ح ب س ن ج ل ا و ة ي م ي ل ع ت ل ا ل ح ا ر م ل ا ي ل ع ذ ي م ا ل ت ل ا ع ز و ت

2002-2003

ت ا م و ل ع م ل ا ق م ا ع ل ا	ق ض و ر ل ا - ة ي ئ ا د ت ب ا ل ا ل ب ق ا م			ة ي ن ا ث و ي ل و ا ق ق ل ح - ة ي ئ ا د ت ب ا ل ا			ق ث ل ا ث ق ق ل ح - ق ط س و ت م ل ا			ة ي و ن ا ث ل ا			عوم جم ل ا		
	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم
م ي ل ع ت ل ا ع ا ط ق	18263	18162	36425	81532	79395	160927	40704	51934	92638	23997	34317	58314	164496	183808	348304
ي م س ر	12895	11921	24816	46849	42661	89510			.			.	59744	54582	114326
ي ن ا ج م ص ا خ	47242	43711	90953	104437	94437	198874	52621	49633	102254	25625	25109	50734	229925	212890	442815
ر ي غ ص ا خ	78400	73794	152194	232818	216493	449311	93325	101267	194892	49622	59426	109048	454165	451280	905445

3 مقر لودج

2002-2003 ماع نان بيل ي ف سن جل او فصلال بس ح ماخل قاحتلال اتال دعم

تل حرمل	فصلال	رقم ال رمل	فصلال ي ف ذي مال تل ا عوم جم			فصلال ررقم ال رمل اب ذي مال تل ا			يزاوم ال رمل اب ناكس ال			ماخل قاحتلال ا لدعم		
			روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم
قطس و تمل	يس اس ا عب اس	12	37567	38309	75876	16601	17829	34430	41545	39545	81090	90.4	96.9	93.6
	يس اس ا ن م ا ث	13	30127	33262	63389	14201	16140	30341	42154	39920	82075	71.5	83.3	77.2
	يس اس ا ع س ا ث	14	25631	29996	55627	11460	13355	24815	42097	39442	81540	60.9	76.1	68.2
	تل حرمل ا عوم جم	12-14	93325	101567	194892	42262	47324	89586	125797	118908	244704	74.2	85.4	79.6
ذويون ا ثل	يون ا ث ل و ا	15	17133	20557	37690	8973	10570	19543	42174	39114	81288	40.6	52.6	46.4
	يون ا ث ي ن ا ث	16	16070	18879	34949	7806	9440	17246	42212	38691	80903	38.1	48.8	43.2
	يون ا ث ث ل ا ث	17	16419	19990	36409	6955	9096	16051	42263	38508	80771	38.8	51.9	45.1
	تل حرمل ا عوم جم	15-17	49622	59426	109048	23734	29106	52840	126650	116313	242963	39.2	51.1	44.9
طس و تم ين همو ماع		12-14	95201	101567	194892				125797	118908	244704	75.7	85.4	79.6
يون ا ث ين همو ماع		15-17	54160	59426	109048				126650	116313	242963	42.8	51.1	44.9

4 مقرر لودج

2002-2003 ماع توريب يف سن چل او فصل بس ح ماخل قاحتلال اتال دعم

قل ح رمل ا	فصل ا	رقم ا رمل ا	فصل ا يف ذي م التل ا عوم جم			فصل ل ررقم ا رمل ا ب ذي م التل ا			يزاوم ا رمل ا ب ن الكسل ا			ماخل قاحتلال ا لدعم		
			روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم	روكذ	ثان ا	عوم جم
فصل و تمل ا	بس اس ا عب اس	12	3354	3364	6718	1968	2004	3972	3149	2781	5930	106.5	121.0	113.3
	بس اس ا ن م ا ث	13	3093	3294	6387	1887	2059	3946	3185	2842	6027	97.1	115.9	106.0
	بس اس ا ع س ا ث	14	2999	3318	6317	1628	1879	3507	3162	2861	6024	94.8	116.0	104.9
	قل ح رمل ا عوم جم	12-14	9446	9976	19422	5483	5942	11425	9496	8485	17981	99.5	117.6	108.0
قو ن ا ث ل ا	يون ا ث ل و ا	15	2484	2631	5115	1546	1636	3182	3154	2894	6048	78.8	90.9	84.6
	يون ا ث ي ن ا ث	16	2323	2559	4882	1369	1450	2819	3135	2926	6061	74.1	87.5	80.5
	يون ا ث ث ل ا ث	17	2583	2700	5283	1258	1463	2721	3171	2979	6150	81.5	90.6	85.9
	قل ح رمل ا عوم جم	15-17	7390	7890	15280	4173	4549	8722	9461	8798	18259	78.1	89.7	83.7
طس و تم ين همو ماع		12-14	9446	9976	19422				9496	8485	17981	99.5	117.6	108.0
يون ا ث ين همو ماع		15-17	7390	7890	15280				9461	8798	18259	78.1	89.7	83.7

5 مقرر لودج

2002-2003 ماع نان بل ل ب ج ي ف سن جل او فصل بس ح ماخل احتلال اتال دعم

تل حرمل	فصل	رقم الا دعم	فصل ي ف ذي مال تل ا عوم جم			فصل ل ر رقم الا دعم اب ذي مال تل ا			يزاوم الا دعم اب ن الكس ل			ماخل احتلال ا لدعم		
			روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم
طس و تل	س اس ا عب اس	12	12732	12428	25160	6609	6767	13376	13701	12797	26498	92.9	97.1	95.0
	س اس ا ن م ا ث	13	11403	11469	22872	5981	6492	12473	13906	12905	26812	82.0	88.9	85.3
	س اس ا ع س ا ث	14	10432	10939	21371	5019	5526	10545	13912	12767	26679	75.0	85.7	80.1
	تل حرمل ا عوم جم	12-14	34567	34836	69403	17609	18785	36394	41520	38469	79989	83.3	90.6	86.8
ة يون ا ث ل	يون ا ث ل و ا	15	6591	7340	13931	3619	4211	7830	13969	12677	26645	47.2	57.9	52.3
	يون ا ث ي ن ا ث	16	6411	6853	13264	3283	3811	7094	14022	12551	26573	45.7	54.6	49.9
	يون ا ث ث ل ا ث	17	6733	7553	14286	3012	3742	6754	14093	12566	26659	47.8	60.1	53.6
	تل حرمل ا عوم جم	15-17	19735	21746	41481	9914	11764	21678	42084	37794	79878	46.9	57.5	51.9
طس و تل ماع		12-14	34567	34836	69403				41520	38469	79989	83.3	90.6	86.8
يون ا ث ي ن م و ماع		15-17	19735	21746	41481				42084	37794	79878	46.9	57.5	51.9

6 مقرر لودج

2002-2003 ماع لامشلا ي ف سن جل او فصل باس ح ماخل قاحتلالا تال دعم

تل حرملا	فصللا	رقملا رمعلا	فصللا ي ف ذي مال تالا عوم جم			فصللل ررقملا رمعلا ب ذي مال تالا			ي زاوملا رمعلا ب ناكسلا			ماخل قاحتلالا لدعم		
			روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم
قطس و تامل	يس اس ا عباس	12	8422	9301	17723	3002	3306	6308	9824	9376	19200	85.7	99.2	92.3
	يس اس ا ن مات	13	5996	7276	13272	2299	2752	5051	9925	9486	19411	60.4	76.7	68.4
	يس اس ا عس ات	14	4675	6173	10848	1740	2161	3901	9884	9411	19294	47.3	65.6	56.2
	تل حرملا عوم جم	12-14	19093	22750	41843	7041	8219	15260	29633	28273	57906	64.4	80.5	72.3
ذوي اثلا	يونات لوا	15	3113	4000	7113	1465	1750	3215	9867	9363	19230	31.5	42.7	37.0
	يونات ي ناث	16	2871	3598	6469	1188	1531	2719	9836	9299	19135	29.2	38.7	33.8
	يونات ث لاث	17	2742	4064	6806	1043	1573	2616	9805	9225	19030	28.0	44.1	35.8
	تل حرملا عوم جم	15-17	8726	11662	20388	3696	4854	8550	29508	27887	57395	29.6	41.8	35.5
طس وتم ين همو ماع	12-14	20969	22750	41843				29633	28273	57906	70.08	81.6	72.8	
يونات ين همو ماع	15-17	13264	11662	20388				29508	27887	57395	44.9	54.0	41.4	

7 مقر لودج

2002-2003 ماع عاقبل ي ف سن جل او فصل با س ح ماخل قاحتلال اتال دعم

تل حرملا	فصللا	رقملا رمعلا	فصللا ي ف ذيमतلا عومجم			فصللل رقملا رمعلا ب ذيमतلا			يزاوملا رمعلا ب نالكسللا			ماخل قاحتلالا لدعم		
			روكذ	ثانا	عومجم	روكذ	ثانا	عومجم	روكذ	ثانا	عومجم	روكذ	ثانا	عومجم
فصل واصل	بسا سا عباس	12	5611	5486	11097	1953	2260	4213	6086	5982	12068	92.2	91.7	92.0
	بسا سا ن م ا ث	13	4217	4842	9059	1579	2019	3598	6283	6088	12371	67.1	79.5	73.2
	بسا سا ع س ا ث	14	3381	4206	7587	1262	1497	2759	6402	6041	12443	52.8	69.6	61.0
	تل حرملا عومجم	12-14	13209	14534	27743	4794	5776	10570	18771	18110	36881	70.4	80.3	75.2
ذيون ا ثلا	يون ا ث لوا	15	2266	3031	5297	1011	1257	2268	6531	6018	12549	34.7	50.4	42.2
	يون ا ث ين ا ث	16	2002	2583	4585	814	1104	1918	6657	5983	12640	30.1	43.2	36.3
	يون ا ث ثلا ث	17	1950	2588	4538	659	981	1640	6727	5949	12676	29.0	43.5	35.8
	تل حرملا عومجم	15-17	6218	8202	14420	2484	3342	5826	19914	17951	37865	31.2	45.7	38.1
طس وتم ين همو ماع		12-14	13209	14534	27743				18771	18110	36881	70.4	80.3	75.2
يون ا ث ين همو ماع		15-17	6218	8202	14420				19914	17951	37865	31.2	45.7	38.1

8 مقر لودج

2002-2003 ماع بونجلا يف سنجل او فصل بسح ماخل قاحتلال اتال دعم

قلم حرملا	فصللا	رقملا رمعلا	فصللا يف ذي الماتلا عومجم			فصللل ررقملا رمعلا ب ذي الماتلا			يزاوملا رمعلا بانكسلا			ماخل قاحتلالا لدعم		
			روكذ	ثانا	عومجم	روكذ	ثانا	عومجم	روكذ	ثانا	عومجم	روكذ	ثانا	عومجم
قسط و تمل	بساسا عباس	12	4477	4701	9178	1843	2137	3980	5579	5471	11050	80.2	85.9	83.1
	ببساسا ن ماث	13	3204	3921	7125	1492	1719	3211	5628	5446	11074	56.9	72.0	64.3
	ببساسا عسات	14	2510	3312	5822	1111	1413	2524	5552	5287	10839	45.2	62.6	53.7
	قلم حرملا عومجم	12-14	10191	11934	22125	4446	5269	9715	16760	16204	32963	60.8	73.6	67.1
ةيون اشلا	يوناث لوا	15	1649	2266	3915	829	1066	1895	5499	5149	10648	30.0	44.0	36.8
	يوناث ي ناث	16	1505	2017	3522	703	948	1651	5437	4988	10425	27.7	40.4	33.8
	يوناث ثلا ث	17	1496	1933	3429	625	840	1465	5384	4905	10289	27.8	39.4	33.3
	قلم حرملا عومجم	15-17	4650	6216	10866	2157	2854	5011	16320	15043	31363	28.5	41.3	34.6
قسط و تمل بونجلا ماع		12-14	10191	11934	22125				16760	16204	32963	60.8	73.6	67.1
يوناث بونجلا ماع		15-17	4650	6216	10866				16320	15043	31363	28.5	41.3	34.6

9 مقرر لودج

2002-2003 ماع ةيظبنلا ي ف سنجل او فصللا بس ح ماخلا قاحتلالا تال دعم

قل حرملا	فصللا	رقملا رمعلا	فصللا ي ف ذي المال تالا عوم جم			فصللل ررقملا رمعلا ب ذي المال تالا			ي زاوملا رمعلا ب ن الكسلا			ماخلا قاحتلالا لدعم		
			روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم	روكذ	ثانا	عوم جم
قطس وتامل	يساسا عباس	12	2971	3029	6000	1226	1355	2581	3206	3139	6344	92.7	96.5	94.6
	يساسا ن ماث	13	2214	2460	4674	963	1099	2062	3227	3153	6380	68.6	78.0	73.3
	يساسا عس انا	14	1634	2048	3682	700	879	1579	3185	3076	6261	51.3	66.6	58.8
	قل حرملا عوم جم	12-14	6819	7537	14356	2889	3333	6222	9618	9367	18985	70.9	80.5	75.6
ةيون انا	يون انا لوا	15	1030	1289	2319	503	650	1153	3155	3013	6168	32.6	42.8	37.6
	يون انا ي نا	16	958	1269	2227	449	596	1045	3124	2944	6068	30.7	43.1	36.7
	يون انا ث ل انا	17	915	1152	2067	358	497	855	3084	2883	5967	29.7	40.0	34.6
	قل حرملا عوم جم	15-17	2903	3710	6613	1310	1743	3053	9362	8840	18203	31.0	42.0	36.3
طس وتم ين همو ماع		12-14	6819	7537	14356				9618	9367	18985	70.9	80.5	75.6
يون انا ين همو ماع		15-17	2903	3710	6613				9362	8840	18203	31.0	42.0	36.3

10 مقرر لودج

قي ئادتب الال قل حرملا يف فصل او سن جل بس ح برستل او عي فرتل اتال دعم

2002-2003

قل حرملا	فصل	عي فرتل بسن			بوسرل بسن			برستل بسن		
		روكذ	شان	عوم جم	روكذ	شان	عوم جم	روكذ	شان	عوم جم
قي ئادتب الال	لوال	92.70	94.61	93.61	5.52	3.79	4.69	1.78	1.60	1.69
	ين اشل	90.96	94.13	92.48	7.56	4.92	6.3	1.48	0.94	1.22
	شل اشل	90.27	93.87	91.98	8.25	5.09	6.75	1.48	1.04	1.27
	عبارل	75.92	82.36	78.01	22.14	15.58	18.8	1.95	2.06	3.18
	سم اخلا	84.37	89.62	86.95	11.06	8.08	9.69	4.57	2.3	3.36

11 مقرر لودج

سن جل او فصل بس ح تاونس ثال لال خان ان بل يف ن يدي عمل اذيم التل لدعم

	2000-2001	2001-2002	2002-2003

قل حرمل ا	فصل ا	روكذ	شان ا	عوم جم	روكذ	شان ا	عوم جم	روكذ	شان ا	عوم جم
قطس و تمل ا	س اس ا عب اس	12.10	10.10	11.10	21.10	19.54	20.31	18.94	17.55	18.23
	س اس ا ن م ا ث	10.60	9.90	10.30	11.75	11.37	11.55	12.92	11.73	12.29
	س اس ا ع س ات	2.10	1.70	1.90	8.08	9.25	8.70	11.35	12.45	11.94
ق ي و ن ا ث ل ا	ل و ا ل ا	8.40	7.30	7.80	13.33	14.11	13.76	9.87	9.49	9.66
	ي ن ا ث ل ا	1.70	0.50	1.10	2.31	0.68	1.40	2.27	0.79	1.45
	ث ل ا ث ل ا	3.30	0.70	1.90	7.80	3.16	5.21	12.94	5.43	8.50

12 مقرر لودج

فصل ا بس ح تا و ن س ث ا ل ل ا ل خ ، ن ا ن ب ل ي ف ق ن س ن م ر ث ك ا ن ي ر خ ا ت م ل ا و ، ق ن س ن ي ر خ ا ت م ل ا ذ ي م ا ل ت ل ا ق ب س ن

قل حرمل ا	فصل ا	2000-2001			2001-2002			2002-2003 ن و د ي ع م ل ا		
		ق ن س ر خ ا ت م	ر ث ك ا ر خ ا ت م ق ن س ن م	عوم جم	ق ن س ر خ ا ت م	ر ث ك ا ر خ ا ت م ق ن س ن م	عوم جم	ق ن س ر خ ا ت م	ر ث ك ا ر خ ا ت م ق ن س ن م	عوم جم
قطس و تمل ا	س اس ا عب اس	21.20	27.84	49.04	19.03	26.18	45.20	21.17	23.66	44.83
	س اس ا ن م ا ث	21.18	24.50	45.68	20.96	24.66	45.62	19.21	23.33	42.54
	س اس ا ع س ات	22.06	20.42	42.48	21.68	22.06	43.74	22.00	22.99	44.99
ق ي و ن ا ث ل ا	ل و ا ل ا	23.72	22.59	46.31	22.47	19.37	41.85	21.15	15.55	36.70
	ي ن ا ث ل ا	23.21	17.22	40.43	22.51	18.17	40.67	21.66	16.62	38.28
	ث ل ا ث ل ا	24.19	16.46	40.65	23.34	20.63	43.96	23.32	22.07	45.39